الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/37/119
15 April 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة السابعة والثلاثون
البندان ٧١ (ج) و ١٠٦ من القائمة الأولية*

# التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة

## وحدة التفتيش المشتركة

## اللجنة الاقتصادية لافريقيا : قضايا البرمجة والعمليات واعادة التشكيل الهيكلي واللامركزية في اقليمها

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون " اللجنة الاقتصادية لافريقيا : قضايا البرمجة والعمليات واعادة التشكيل واللامركزية في اقليمها (JIU/REP/82/1) .

* A/37/50 .

82-10221

Digitized by UNCC Library

# تقرير عن اللجنـــة الاقتصادية لافريقيا

## قضايا البرمجة والعمليـات واعادة التشكيل الهيكلي واللامركزيـة في اقليمهـا

أعده الفرد ن. فورد وميلينكو فوكوفيتـش

## قائمة المحتويات


| | الصفحة | الفقـــرات |
|---|---|---|
| أولا ـ الاطار الاقليمـي | ٢ | ١ ـ ١٠ |
| ثانيا ـ البرنامج الشـامل | ٤ | ١١ ـ ٢١ |
| ثالثا ـ عملية البرمجـة | ٩ | ٢٢ ـ ٥٥ |
| ألف ـ بيئة البرمجة وخطة لاغوس | ١٠ | ٢٤ ـ ٢٦ |
| باء ـ البرمجة المشتركة | ١٠ | ٢٧ ـ ٣٦ |
| جيم ـ البرمجة الداخلية | ١٣ | ٣٧ ـ ٤٢ |
| دال ـ الرصد والتقيـيم | ١٥ | ٤٣ ـ ٤٥ |
| هاء ـ نهوج جديدة في البرمجة الاقليمية | ١٦ | ٤٦ ـ ٥٥ |
| رابعا ـ العمليـات | ١٩ | ٥٦ ـ ٩٦ |
| ألف ـ الادارة | ١٩ | ٥٧ ـ ٦٨ |
| باء ـ الموظفون | ٢٣ | ٦٩ ـ ٨٢ |
| جيم ـ مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات | ٢٧ | ٨٣ ـ ٩٦ |
| خامسا ـ تنفيذ مهام اعادة التشكيل واللامركزية | ٣١ | ٩٧ ـ ١٢٨ |
| ألف ـ اعادة التشكيل | ٣١ | ٩٨ ـ ١١٠ |
| باء ـ اللامركزيـة | ٣٥ | ١١١ ـ ١٢٨ |
| سادسا ـ استنتاجات وتوصيات | ٤٢ | ١٢٩ ـ ١٤٤ |
| ألف ـ المنظمات الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة | ٤٣ | ١٣٤ ـ ١٣٧ |
| باء ـ الأمم المتحـدة | ٤٥ | ١٣٨ ـ ١٤١ |
| جيم ـ اللجنة الاقتصادية لافريقيا | ٤٧ | ١٤٢ ـ ١٤٤ |




Digitized by UNOG Library

## أولا ـ الاطار الاقليمي

١ ـ افريقيا منطقة تتمتع بموارد طبيعية هائلة ، وبهيكل سكاني فتي مرن يتألف من حوالي ٤٧٠ مليون نسمة ، ومجموعة خصبة من الثقافات المتنوعة • بيد أن ٢١ من البلدان " الأقل تقدما " في العالم ، البالغة ٣١ بلدا ، توجد في افريقيا ، ومابرحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية هشة • ويوجد نصف لاجئي العالم تقريبا في افريقيا ، ويعاني حوالي نصف مساحة الأرض الافريقية من الجفاف والتصحر • ولا تزال الاقتصادات الافريقية تعتمد في احتياجاتها الانمائية اعتمادا شديدا على النظام الاقتصادي الدولي الحالي ، ولم تتحول الدول الأفريقية بعد عن الأنظمة الاستعمارية الماضية الى الهياكل الجديدة التي يتطلبها الاعتماد الجماعي على الذات والجهود المشتركة •

٢ ـ وقد كانت اللجنة الاقتصادية لافريقيا عاملا مساعدا في التنمية منذ انشائها في ١٩٥٨ ، بعد عقد من انشاء اللجان الاقليمية لأوروبا ( اللجنة الاقتصادية لأوروبا ) ، ولآسيا والشرق الأقصى ( وهي الآن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي ) ، ولأمريكا اللاتينية ( اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ) ، وقبل ١٥ عاما من انشاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا • وقد سعت الى ايجاد قاعدة للتحليلات والبحوث في صدد المشاكل الافريقية ، والمساعدة في تدفق المعلومات فيما بين البلدان ، وتقديم المشورة على أعضائها المؤسسين ، والبدء والاشتراك في سياسات واجراءات منسقة تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا •

٣ ـ وأصبحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الستينات منظمة افريقية خالصة بتزايد عدد الدول الافريقية الأعضاء وانسحاب الأعضاء الأصليين غير الافريقيين بعد تضاؤل مسؤولياتهم الاقليمية • وتبلورت المصالح المشتركة أيضا في انشاء منظمة الوحدة الافريقية في ١٩٦٣ ، التي أعطت دفعة لانهاء الاستعمار ، وعطه من أجل الوحدة السياسية الافريقية ، وأوجدت عنصرا سياسيا لجهود اللجنة الاقتصادية لافريقيا في الميدان الاقتصادي والاجتماعي •

٤ ـ ولقد قامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بانشاء أو دعم مجموعة متنوعة من المؤسسات الاقليمية ودون الاقليمية يزيد عددها عن ٢٠ مؤسسة لتعزيز التعاون وايجاد قاعدة أساسية للتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية في افريقيا ، مثل المصرف الافريقي للتنمية • وفي حين أصبح بعض تلك المؤسسات مستقلا معتمدا على نفسه ، فمازالت اللجنة الاقتصادية لافريقيا تعمل من أجل تعزيز المؤسسات الأخرى التي أعاقها قلة الدعم المالي من جانب البلدان المشتركة وقلة الدعم التقني من جانب اللجنة الاقتصادية لافريقيا • وتشكل تلك المؤسسات جزءا فحسب فيما يزيد على ١٠٠ هيئة دولية حكومية قامت في افريقيا في السنوات العشرين الأخيرة • وتحاول اللجنة الاقتصادية لافريقيا مساعدة تلك المؤسسات كجزء من ولايتها في مجال دعم جهود التعاون والتكامل ، وبخاصة من خلال مكاتبها دون الاقليمية • وتتبع منظمة الوحدة الافريقية أيضا شبكة من المكاتب دون الاقليمية التي تهتم اهتماما متزايدا بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية • ومنذ ١٩٦٥ ، أبرمت المنظمتان ، اللتان يقع المقر الرئيسي لكل منهما في أديس أبابا ، اثيوبيا ، اتفاق تعاون لتسهيل العمل المشترك في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية •

٥ ـ وقد تعزز دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في التنمية الافريقية بسلسلة من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ ١٩٦٠ تحث على تطبيق اللامركزية في أنشطة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى أن تصبح اللجان الاقليمية لجانا عاملة تنفذ المشاريع ،



Digitized by UNOG Library

واعطاء اللجان موارد من أجل تلك المهام • وبلغت تلك النصوص ذروتها في " قرار اعادة التشكيل الهيكلي " ( ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ) ، وفي القرار ٢٠٢/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، اللذين أوجدا معا اطارا سياسيا شاملا لاعطاء مسؤوليات أوسع للجان في منظومة الأمم المتحدة ( انظر الفصل الخامس ) •

٦ ــ وبالاضافة الى ذلك ، قامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا • كجزء من أنشطة استراتيجتها الانمائية ووفقا للاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، بوضع الأساس لاستراتيجية انمائية لافريقيا للفترة ١٩٧٦ــ١٩٨٦ • وقد صيغت تلك الاستراتيجية ووسعت بتشاور وثيق مع منظمة الوحدة الافريقية • واعتمدت تلك الاستراتيجية في نيسان / أبريل ١٩٨٠ من أول اجتماع قمة اقتصادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بوصفها " خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا " •

٧ ــ وتؤكد خطة لاغوس ، التي دعمتها فيما بعد قرارات الجمعية العامة ومن بينها القرار ٦٤/٣٥ بشأن التدابير الخاصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا ، على ضرورة اعادة تشكيل هيكل اقتصادات البلدان الافريقية وتكاملها لتحقيق الاعتماد على الذات والنمو المتواصل ذاتيا • وتركز المجالات الرئيسية للخطة على القدرات الوطنية والانتاج المحلي ، والمزمع أن يكون ٩٠ في المائة من التنفيذ على المستوى الوطني • وتتوخى الخطة بذل جهود وطنية موحدة تتضافر أولا على الصعيد دون الاقليمي ، ثم الصعيد الاقليمي لتكوين نظام انمائي افريقي متواصل ذاتيا ، وهدفها النهائي هو ايجاد اتحاد اقتصادى افريقي • وهي من ثم مخطط لممارسة البلدان الافريقية سيطرة سيادية على معدل تنميتها وتوجيهها ومضمون قيمتها •

٨ ــ وتعطي وثيقة لاغوس الختامية للجنة الاقتصادية لافريقيا ، دورا رئيسيا في تنفيذ خطة لاغوس ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية • بل ان قرار اعادة التشكيل الهيكلي ذاته ينظر الى اللجان الاقليمية بوصفها " المراكز العامة الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل منظومة الأمم المتحدة كل في اقليمها " ، وهي تمارس " القيادة والمسؤولية بروح الفريق من أجل التنسيق والتعاون على الصعيد الاقليمي " • ولذلك يجب على اللجنة أن تعمل بصورة أوثق مع شركائها في منظومة الأمم المتحدة بمقتضى خطة لاغوس ، ومع الحكومات للمساعدة في تحسين قدراتها التنفيذية • وتلك المسؤوليات تجابه اللجنة بتحد لفعالية القيادة والأداء أكبر من كل ما واجهته من قبل •

٩ ــ ولقد قامت وحدة التفتيش المشتركة بدراسة اللجان الاقليمية في الماضي ، وتشمل هذه الدراسة التقارير الموضوعة عن اللجنة الاقتصادية لافريقيا ( JIU/REP/68/3 ) ، واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى ( وهي الآن اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادى) (69/6 ) ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ( 70/3 ) ، وقدرة اللجان على الأخذ بنهج موحد للتنمية (73/1 ) ، وتطبيق اللامركزية في اللجان ( 74/5 ) ، والهياكل الاقليمية لمنظومة الأمم المتحدة ( 75/2) ، والمكاتب الاقليمية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (80/3) • ومازال العديد من القضايا التي أثيرت في تلك التقارير بدون حل • وتجرى وحدة التفتيش المشتركة حاليا دراسات عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار اعادة التشكيل الهيكلي • وهذه الدراسة عن اللجنة الاقتصادية لافريقيا سلسلة جديدة ، تتبعها غيرها ، عن اللجان الاقليمية • بيد أن المفتشين على اعتقاد بأن مناقشة قضايا البرمجة واعادة التشكيل الهيكلي • واللامركزية في اقليم اللجنة ، التي يتضمنها هذا التقرير هي قضايا لها أهميتها بالنسبة لجميع اللجان ( انظر الفصول الثالث ــ هاء ، والخامس ، والسادس ) •



Digitized by UNOG Library

١٠ــ وقد زار المفتشون أثناء هذه الدراسة المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك ، والمقر الرئيسي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في اديس ابابا ، وأربعة من المكاتب دون الاقليمية الخمسة التابعة للجنة ، وبعض الحكومات والبعثات الحكومية الافريقية ، وكذا موظفي المنظمات الدولية الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة • كما أرسلوا استبيانا مختصرا الى جميع الدول الأعضاء في اللجنة ، ووكالات منظومة الأمم المتحدة ، والى الممثلين / المنسقين المقيمين التابعين لمنظومة الأمم المتحدة في افريقيا • وقد كانت الآراء والملاحظات والاقتراحات المستفادة من تلك المصادر العديدة قيّمة للغاية • ويعرب المفتشون عن خالص تقديرهم لكل من تقدموا بالمساعدة •

## ثانيا ــ البرنامج الشامل

١١ــ قطعت اللجنة الاقتصادية لافريقيا شوطا طويلا منذ قيامها في ١٩٥٨ بتسعة أعضاء من الدول الافريقية ، وبميزانية سنوية مقدارها ٥ر٠ مليون دولار أمريكي فحسب • وتبلغ الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢ــ١٩٨٣ المقترحة للجنة مبلغ ٥ر٧١ مليون دولار أمريكي • ويعكس المخطط البياني للميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٢ ــ١٩٨٣ الواردة على الصفحة التالية ، وكذا بيانات الميزانيات البرنامجية الماضية منذ الفترة ١٩٧٤ــ١٩٧٥ ، عددا من العناصر والتطورات الأساسية الهامة •

١٢ــ التنوع والنطاق • ان اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ببرامج أنشطتها الأساسية الـ ١٣ وغيرها من الوظائف الهامة ، مثل مركز التدريب والبحوث الافريقي للمرأة ووحدة تنسيق البيئة ، تعمل بنشاط في جميع الأنشطة البرنامجية الرئيسية المتنوعة لمنظورة الأمم المتحدة تقريبا • ويؤدى هذا التنوع الى انتشار موظفي اللجنة ومواردها المالية انتشارا متفرقا بعض الشيء عبر طائفة شديدة التنوع من البرامج • ومع ذلك ، ولئن كان بعض المراقبين قد اقترحوا أن تقتصر اللجنة على عدد أصغر من المجالات البرنامجية ذات الأولوية ، فان اتساع العمليات هذا الاتساع المتعدد القطاعات هو عنصر هام في وظائف اللجنة " كمركز انمائي" ، وفي منظورها القارى •

١٣ــ مجمل النمو في الميزانية • زاد مجموع التكاليف المباشرة في الميزانية البرنامجية للجنة الاقتصادية لافريقيا خلال العقد ١٩٧٤ ــ ١٩٨٣ زيادة مطردة من حوالي ٣ر١٨ مليون دولار أمريكي من ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ الى ٥ر٧١ مليون دولار أمريكي للفترة ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣ • وهو مايشكل توسعا مقداره ٢٩٠ في المائة ، الا أن جانبا كبيرا من هذا التوسع يرجع الى زيادات تضخمية حادة • فالواقع ان الزيادة بالقيمة الحقيقية في التكاليف المباشرة في الميزانية العادية قد بلغت ٧ر١ في المائة سنويا فحسب •

١٤ ــ نمو التمويل من مصادر خارجة عن الميزانية • اذا كان التمويل من الميزانية العادية قد ارتفع بمقدار حوالي ١٦٠ في المائة ، من ٩ر١٣ مليون دولار أمريكي للفترة ١٩٧٤ــ١٩٧٥ الى حوالي ٣٦ مليون دولار أمريكي للفترة ١٩٨٢ــ١٩٨٣ ، فان التمويل من مصادر خارجة عن الميزانية قد زادت بحوالي ٧٠٠ في المائة ، أو بسرعة تربو على أربعة أضعاف • فقد زادت من ٤ر٤ مليون دولار أمريكي للفترة ١٩٧٤ــ١٩٧٥ الى حوالي ٥ر٣٥ مليون دولار أمريكي مقدرة للفترة ١٩٨٢ــ ١٩٨٣ ، وهو مايشكل تحوّلا أساسيا في طابع تمويل اللجنة الاقتصادية لافريقيا • ذلك أنه في الفترة ١٩٧٤ــ١٩٧٥ جاء ما يقل عن ربع ميزانية اللجنة لفترة السنتين من مصادر خارج الميزانية ، الا أن من المتوقع في الفترة ١٩٨٢ــ١٩٨٣ أن يتم تمويل نصف مجموع الميزانية من مصادر خارجة عن الميزانية •



Digitized by UNOG Library

١٥ــ مصادر التمويل• " تغيرت أيضا أنماط التمويل من مصادر خارجة عن الميزانية • فخلال منتصف السبعينات جاءت اللجنة الاقتصادية لافريقيا معظم موارد ها المتواضعة من خارج الميزانية من مصادر ثنائية ، بيد أن اللجنة زادت من طابعها التنفيذى ، وأصبح برنامج الأمم المتحدة الانمائي مصدر التمويل الخارجي الغالب • كما تقدم اللجنة الاستشارية المشتركة بين الوكالات مساهمة ضخمة ، وتم انشاء صندوق استئماني جديد للتنمية الافريقية تموله الدول الافريقية الأعضاء ، من المأمول أن يوفر دعما ماليا مباشرا ومتزايدا لعمليات اللجنة الاقتصادية لافريقيا في المستقبل • وسوف يجيء في الفترة ١٩٨٢ــ١٩٨٣ حوالي ٥٠ في المائة من جملة التمويل المتوقع من مصادر خارجة عن الميزانية ، وقدره ٥ر٣٥ مليون دولار أمريكي ، من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، و ٢٥ في المائة من اللجنة الاشتشارية المشتركة بين الوكالات ، و ١٠ في المائة من جهات مانحة ثنائية ، و ١٠ في المائة من الصندوق الاستئماني ، و ٥ في المائة من مصادر أخرى • ويعتقد المفتشون أنه في وسع المانحين الثنائيين أو الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا توفير موارد يمكن أن تسهم اسهاما مفيدا في التنمية الافريقية •

١٦ــ أولويات التمويل • ظلت أولويات التمويل من الميزانية العادية للجنة الاقتصادية لافريقيا ثابتة بعض الشيء طوال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٨٣ • وكانت البرامج الرئيسية هي القضايا الانمائية، والنقل ، والاحصاءات ، والتنمية الصناعية ، والأغذية والزراعة ، والتجارة الدولية • بيد أن الأولويات تختلف ، استنادا الى مجموع الموارد ، اختلافا كبيرا فيما بين البرامج • فبرنامج مثل برنامج السكان يقفز من المركز الأخير الى المركز الأول حين تضاف موارده من خارج الميزانية • وقطاع الأغذية والزراعة ، رغم كونه على الأرجح أهم قطاع انمائي في افريقيا ، يجيء ترتيبه السابع على أساس مجموع الموارد • ومع ذلك ، (أ) فان مدخلات اللجنة هي عنصر واحد فحسب من عدة عناصر على الصعيد الافريقي كله في قطاع معين ، (ب) وقد تكون لدى الجهات المانحة للجنة قطاعاتها المفضلة التي تود تمويلها ، (ج) وقد تتفاوت برامج اللجنة من حيث قدراتها على اجتذاب موارد من خارج الميزانية• وهكذا فان تقييم " أولويات" تمويل اللجنة يزداد تعقيدا بحسب ما اذا كان التقييم يقاس بموارد الميزانية العادية ، أو بالموارد من خارج الميزانية ، أو مجموع الموارد ، أو كجزء من مجموع موارد التنمية على الصعيد الافريقي كله في أى قطاع بذاته •

١٧ــ الموظفون • على الرغم من أن بيانات الميزانية البرنامجية فيما يتعلق بالوظائف الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية لا تعتبر بيانات دقيقة تماما ( انظر الفقرة ١٢١) ، فهي تشير الى أن المورد الرئيسي للجنة الاقتصادية لافريقيا ــ مجموع وظائفها الثابتة من الفئة الفنية ــ قد انخفض خلال الفترة ١٩٧٤ــ١٩٨٣ • فقد كان لدى اللجنة في الفترة ١٩٧٤ــ١٩٧٥ ما مجموعه ٢٢٦ وظيفة من الفئة الفنية ( منها ٦٢ وظيفة ممولة من خارج الميزانية ) ، أما في الفترة ١٩٨٢ــ١٩٨٣ فلدى اللجنة ٢١٤ وظيفة من الفئة الفنية فقط ( منها ١٨ وظيفة ممولة من خارج الميزانية ) • وزادت خلال نفس الفترة وظائف المستوى المحلي من ٢٩٤ الى ٤٢٧ وظيفة ، الا أن حوالي ١٠٠ من تلك الوظائف كان يمثل وظائف خدمات مشتركة أضيفت في ١٩٧٦ــ١٩٧٧ ، ولم تزد الا قليلا منذ ذلك الحين •



Digitized by UNOG Library

الميزانية البرنامجية للجنة الاقتصادية لافريقيا المقترحة للفترة ١٩٨٢ــ١٩٨٣

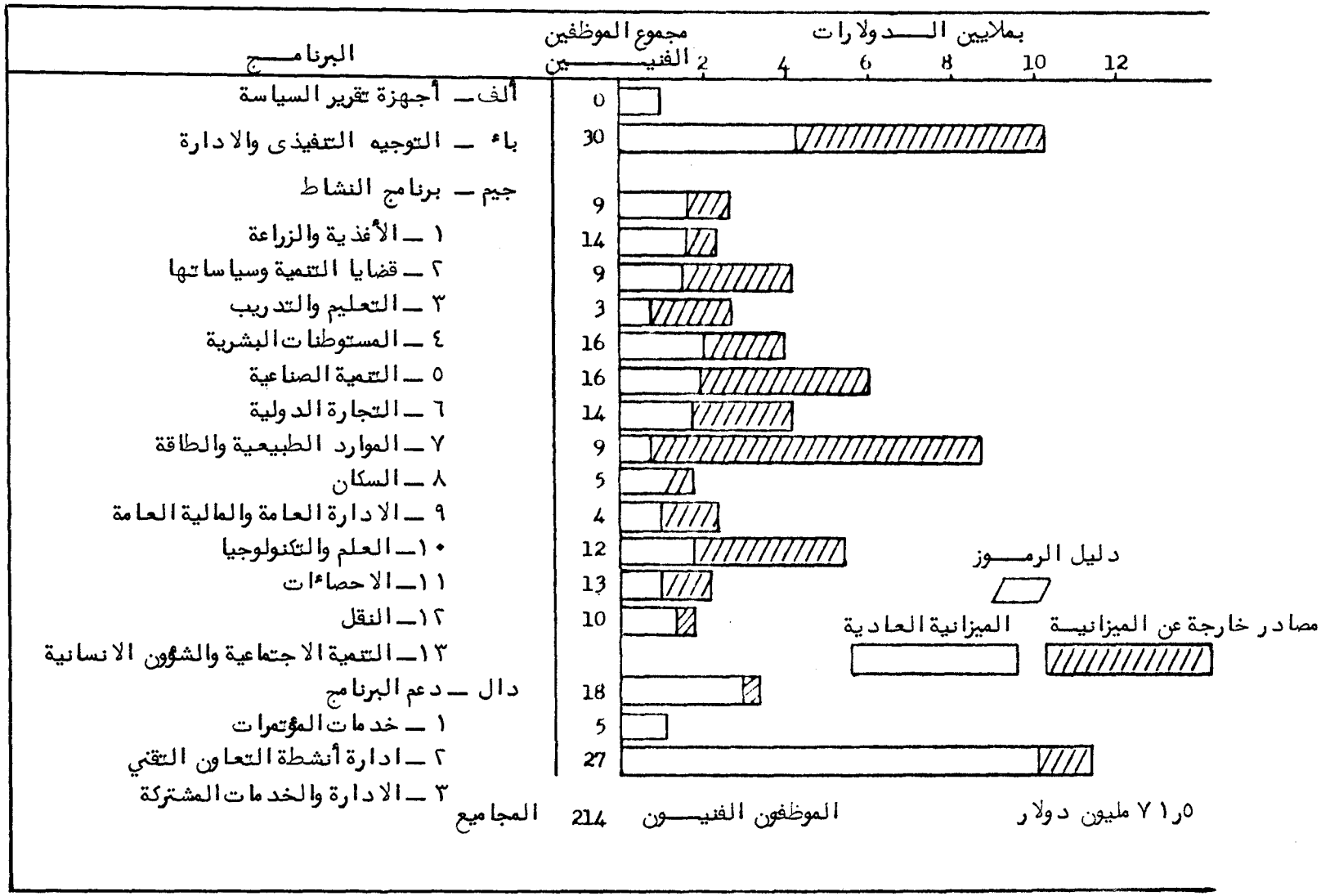




Digitized by UNOG Library

١٨ــ دعم البرامج • كان النمو العام في تمويل دعم البرنامج والموظفين في اللجنة الاقتصادية لافريقيا نموا محدودا للغاية • فقد زاد التمويل من فترة السنتين ١٩٧٤ــ١٩٧٥ الى ١٩٨٢ ــ١٩٨٣ من ٢ر٥ مليون دولار أمريكي الى ٠ر١٥ مليون دولار أمريكي ( نحو ١٩٠ في المائة ) وزاد موظفو الفئة الفنية من ٣٥ الى ٥٠ ( نحو ٤٣ في المائة ) • وهكذا هبط دعم البرنامج الى ما دون ١٩٠ في المائة من مجموع النمو في الميزانية خلال تلك الفترة ، بل وبصورة أكثر عنفا الى ما دون النمو البالغ ٧٠٠ في المائة الذى سجلته الموارد خارج الميزانية والعديد من المسؤوليات التنفيذية الجديدة للجنة ( انظر الفصل الرابع المتعلق بالعمليات ) •

١٩ــ التوجيه التنفيذى والادارة • كان المجال الذى سجل أسرع نمو في اللجنة الاقتصادية لافريقيا في العقد الماضي هو التوجيه التنفيذى والادارة ، الذى تحرك من ٦ر٠ مليون دولار أمريكي في ١٩٧٤ــ١٩٧٥ الى ٨ر١٠ مليون دولار أمريكي للفترة ١٩٨٢ــ١٩٨٣ ، وأصبح ثاني أضخم عنصر برنامجي مفرد • وكان النمو يرجع في المقام الأول الى اضافة الوظائف الكبرى المتمثلة في تقرير السياسة والبرمجة والتنسيق والوظائف دون الاقليمية ( مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات ) الى هيئة مكتب الأمين التنفيذى • وتتعلق هذه الوظائف العامة بالمسؤوليات الهامة المسندة الى اللجنة الاقتصادية لافريقيا بموجب اعادة التشكيل الهيكلي ، والتي ترد مناقشتها في الفصول التالية •

٢٠ــ اللجان الاقليمية الأخرى • في أنشطة اللجنة الاقتصادية لافريقيا عديد من الاتجاهات التي تشاهد في اللجان الاقليمية الاخرى • وتختلف اللجنة الاقتصادية لاوروبا من حيث أن اقليمها يضم بلدانا متقدمة لا بلدانا نامية ، وتختلف اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، نظرا لأنها اللجنة الأحدث والاقليم الأصغر ، من حيث أن برنامجها أصغر نطاقا • بيد أن لجان البلدان النامية الأربع لديها جميعا نفس الهيكل البرنامجي الأساسي ، وتتماثل أنماط نمو ميزانياتها ، كما تتماثل بصفة عامة أحجام ميزانياتها ( أيضا فيما عدا اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ) على مدى العقد الماضي • وفيما يلي البيانات المقارنة الجارية لتمويل ووظائف الميزانيات البرنامجية ، سواء بالنسبة للميزانية العادية ( م ع ) أو المصادر الخارجة عن الميزانية ( خ م ) :



Digitized by UNOG Library

| | ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ | | | | | | ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الميزانيات (بملايين الدولارات) | | | الموظفون الفنيون | | | الميزانيات (بملايين الدولارات) | | | الموظفون الفنيون | | |
| | م ع | خ م | المجموع | م ع | خ م | المجموع | م ع | خ م | المجموع | م ع | خ م | المجموع |
| اللجنة الاقتصادية لأفريقيا | ٢٩٫٧ | ٣٠٫١ | ٥٩٫٨ | ١٩٤ | ٢١ | ٢١٥ | ٣٦٫٠ | ٣٥٫٤ | ٧١٫٤ | ١٩٦ | ١٨ | ٢١٤ |
| اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية | ٤٢٫٢ | ٢٠٫٩ | ٦٣٫١ | ١٨٧ | ٥٠ | ٢٣٧ | ٦١٫٢ | ١٧٫٥ | ٧٨٫٧ | ١٨٨ | ٣٥ | ٢٢٣ |
| اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا | ١٤٫٥ | ٧٫٥ | ٢٢٫٠ | ٩٨ | ١٥ | ١١٣ | ١٦٫٨ | ٥٫٦ | ٢٢٫٤ | ٩٩ | ١٣ | ١١٢ |
| اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى | ٢٦٫١ | ٣٣٫٣ | ٥٩٫٤ | ١٧٧ | ٤٣ | ٢٢٠ | ٣٢٫٤ | ٥٩٫٧ | ٩٢٫١ | ١٩١ | ٣٧ | ٢٢٨ |



Digitized by UNOG Library

٢١ــ الا أن أهم تغيير طرأ على برنامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، يرتبط بما تجريه من بحوث وتجميع بيانات وأنشطة تحليليه ، هو اعطاء المزيد من الاهتمام لأنشطة البرمجة والاضطلاع بدور تنفيذى مباشر أكبر • فقد أخذت اللجنة رسميا مركز " الوكالة المنفذة " كيما تضطلع بمشاريع التعاون التقني نيابة عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي • وفي ضوء هذا التغير الكبير في مناط التركيز ، عمد المفتشون الى التركيز على الجوانب الرئيسية البرنامجية والتنفيذية في المسؤوليات الجديدة للجنة • ذلك أن انجازات ومشاكل اللجنة في الماضي ترد تغطيتها باستفاضة في عديد من وثائق استعراض اللجنة ، وفي التقارير السابقة لوحدة التفتيش المشتركة ، وفي غير ذلك من المصادر (١) •

## ثالثا ــ عملية البرمجة

٢٢ــ طلب قرار اعادة التشكيل الهيكلي الى اللجان الاقليمية أن تعمد ، في جملة أمور ، الى: العمل بوصفها المراكز العامة الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل منظومة الأمم المتحدة، وأن تمارس بروح الفريق القيادة والمسؤولية عن التنسيق والتعاون على الصعيد الاقليمي ، وتعزيز العلاقات مع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، وتعزيز وتوسيع التعاون الاقتصادى وتنفيذ المشاريع على الأصعدة دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية ، وتوفير المدخلات لعمليات السياسة العامة للأمم المتحدة والمشاركة الكاملة في تنفيذ السياسة العامة • وهذه الوظائف الجديدة تستلزم جميعا من اللجنة الاقتصادية لافريقيا تعزيز جهدها البرمجي •

٢٣ ــ واللجنة الاقتصادية لافريقيا في مركز يسمح لها بأداء هذا الدور البرمجي التنسيقي • فقد تراكم لديها أكثر من ٢٠ سنة من الخبرة بمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الافريقية ، وأصبحت المصدر الأول للبيانات الأساسية الاجتماعية ــ الاقتصادية • وقد أكسبتها أنشطتها في مجالات البحوث والمؤتمرات والحلقات الدراسية ، بالاضافة الى عملها في بناء المؤسسات في جميع أرجاء افريقيا ، معرفة وثيقة باحتياجات وامكانات التنمية الافريقية • ويعزز من تركيزها على التعاون والتكامل الاقليميين نشاطها في كافة القطاعات الانمائية الرئيسية • وموظفوها الأفارقة غالبا متمرسون بمشاكل القارة • وكل هذه العوامل تؤيد اعطاء اللجنة الاقتصادية لافريقيا دور حفاز قوى في صياغة وتطوير سياسات منسقة تعزز التنمية الاقليمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية في أفريقيا •

---

(١) أديبايو أديديجي " اللجنة الاقتصادية لأفريقيا : نشوؤها ، وتطورها ، ومشاكلها ، وآفاقها " ، الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ١٩٨٠ ، " تقرير الأمين التنفيذى عن فترة السنتين ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ " ، E/CN/14/798 ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ١٩٨١ ، " اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبناء المؤسسات في افريقيا " ، E/CN/INF/118 ، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ١٩٨١ • وللاطلاع على تقارير وحدة التفتيش المشتركة ، انظر الفقرة ٩ • برهانيكو أنديمكايبيل ، " منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة " ، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، ١٩٧٦ ، و " النزعة الاقليمية والأمم المتحدة " ، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، ١٩٧٩ •



Digitized by UNOG Library

## ألف ـ بيئة البرمجة وخطة لاغوس

٢٤ـ ان البيئة التي تحيط ببرمجة المساعدة الانمائية الدولية قد أصبحت على مدى السنين متزايدة التعقيد ، في أفريقيا وفي غيرها • فقد ظهرت وجوه من الاختلاف والتفاوت في معدلات التنمية واحتياجاتها فيما بين عديد من البلدان والمناطق دون الاقليمية ، وهي تستلزم استراتيجيات وتدابير مختلفة • ومع تزايد عدد قطاعات المساعدة ، وضعت السياسات والنهج مثل النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والنهج الموحد للتنمية ، والتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، والتنمية الريفية المتكاملة ، بهدف زيادة منطقة الأنشطة الجارية • فقد زاد العدد المطلق للدول في افريقيا زيادة مطردة فأربى على ٥٠ دولة ، وسجلت أنشطة المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من وكالات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف ، زيادة في مجمل حجمها وعدد مانحيها ونطاق أنشطتها • وفي ظل هذه الظروف تصعب البرمجة المنسقة •

٢٥ـ وشهدت افريقيا في السنوات الأخيرة قلقا متزايدا ازاء اغراق بلدانها بعدد متزايد من المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف التي " تروج " لمشاريع في شتى مجالات اهتمامها ولكن هذه المشاريع لا تمثل مجموعة متكاملة من الأنشطة الانمائية • وتمثل الصعوبة الراهنة في الوضع الاقتصادي الدولي ، والضغوط التي تقيد تدفقات المعونة من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية ، حجة قوية لمزيد من البرمجة الفعالة للقضاء على التبذير والازدواج ، وضمان توجيه الموارد الشحيحة الى المجالات التي يمكن أن تعود فيها بأكبر نفع ، وجعل جهود المعونة يدعم بعضها بعضا •

٢٦ـ وتشكل خطة لاغوس ( انظر الفصل الأول ) ، لحسن حظ المنطقة الافريقية ، وبفضل الحجم الوفير من الأعمال والمناقشات التحضيرية ، اطارا برمجيا شاملا للتنمية المقبلة • فهي لا توفر تحديد الاتجاه فحسب ، وانما مجموعة من " تعليمات السير " بالنسبة للجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية من خلال دوريهما المركزيين في مجال التعاون التقني في تنفيذ تلك التعليمات• ولدى اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، في مجال تعزيز تنفيذ الخطة والاضطلاع بمسؤولياتها " كمركز رئيسي للتنمية " و " كقائد فريق " في المنطقة الافريقية بمقتضى قرار اعادة التشكيل الهيكلي ، أربع وظائف برنامجية رئيسية : (أ) تحديد وصياغة المشاريع دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية ، (ب) التعاون والمساعدة الاستشارية في المشاريع الانمائية فيما بين القطاعات وعلى المستوى القطري في افريقيا ، (ج) تقديم المساعدة للدول الأعضاء في المشاريع الانمائية والبرامج التعاونية ، (د) العمل كوكالة منفذة للمشاريع في نطاق اختصاصها • ومن ثم فان دور اللجنة الاقتصادية لافريقيا دور مركزي في بيئة البرمجة •

## باء ـ البرمجة المشتركة

٢٧ـ يتعين على اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، كيما يتسنى لها تنمية تلك الوظائف البرمجية والعمل كنقطة بؤرية اقليمية فعالة في التنمية الافريقية ، أن تكون لديها أجهزة للبرمجة تتيح لها العمل الوثيق مع غيرها من المشتركين العديدين في التنمية الافريقية •



Digitized by UNOG Library

٢٨ــ منظمة الوحدة الافريقية • تشترك منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا كلتيهما اشتراكا كثيفا في تنفيذ خطة لاغوس • ولهذا الغرض فقد اضطلعتا بمزيد من الأنشطة المشتركة واستحدثتا روابط برنامجية جديدة بين أمانتي مقريهما في أديس أبابا • وقد أخذت منظمة الوحدة الافريقية تصبح هي ذاتها منظمة تنفيذية بقدر أكبر : فلديها شبكتها الذاتية من المكاتب الميدانية ، وهي تسعى الى تعزيز الخبرة التقنية لموظفيها ولديها برنامج التعاون التقني الخاص بها • وقد عقدت هي أيضا اجتماعات مع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في ١٩٨٠ و ١٩٨١ لايجاد تعاون أوثق في اطار خطة لاغوس • وقد استمع المفتشون خلال الدراسة التي أجروها الى تعليقات حول العلاقة بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، يفصح بعضها عن القلق ازاء التنافس والاحتكاكات في الماضي والحاضر ، ويجد بعضها الآخر أن تلك المخاوف مبالغ فيها ، على أن كثيرا منها يؤكد على أهمية الجمع بين ما لدى منظمة الوحدة الأفريقية من قوة والتزام سياسيين وبين ما لدى اللجنة الاقتصادية لافريقيا من مهارات تقنية وموارد ، في علاقة متعاونة ومتكاملة • ولاحظ المفتشون أن المجموعتين العاملتين متضافرتين يمكن أن يكونا قوة قيادية شديدة الفعالية في التنمية الافريقية المقبلة •

٢٩ ــ الدول الأعضاء • تقيم اللجنة الاقتصادية لافريقيا روابط برنامجية مع الدول الأعضاء من خلال مؤتمر الوزراء ، الذى ينعقد سنويا ويستعرض برامج عمل اللجنة الاقتصادية لافريقيا • ولديها أيضا العديد من اتصالات تنمية البرامج من خلال سلسلة واسعة من المؤتمرات والاجتماعات وحلقات التدارس والحلقات الدراسية التي تعقدها كل عام ( حوالي ٨٠ في السنة الواحدة منذ ١٩٧٩ ــ ١٩٨١) • ولئن كان ثمة بعض الانتقاد الموجه الى اللجنة الاقتصادية لافريقيا لافراطها في عقد تلك الاجتماعات العديدة ، فقد لوحظ أيضا أن التعاون بين البلدان في أفريقيا مازال عمره ١٠ ــ ١٢ سنة فقط وأنه عملية تفاعل تحتاج الى المزيد من التشجيع والرعاية • على أن الأهم هو الجهد الذى تبذله مؤخرا اللجنة الاقتصادية لافريقيا من أجل لا مركزية طرائقها وعملياتها البرنامجية الأقرب الى الدول الأعضاء على الصعيد دون الاقليمي من خلال مراكزها البرنامجية والتنفيذية المتعددة الجنسيات ، ولكل منها أجهزة تقرير السياسات الخاصة به • وترد مناقشة هذا التطور بصورة أكمل في الفصل الرابع •

٣٠ــ المؤسسات الافريقية • قامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا خلال العقدين الماضيين باستهلال ودعم العديد من المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية الاقتصادية والبحثية والدولية الحكومية المنتشرة الآن في أرجاء افريقيا • وهي تتفاوت تفاوتا كبيرا من حيث قوتها ، ونطاق أنشطتها ، كما تتفاوت بالتالي درجة نشاط تعاون اللجنة الاقتصادية لافريقيا التقني والبرمجي معا • ويمكن الآن أن تنمو أنشطة بعض هذه المؤسسات حتى تمثل استكمالا أو ازدواجا لأنشطة اللجنة الاقتصادية لافريقيا • ومن أجل هذا ، ولأن بمقدور تلك المؤسسات أن تكون عوامل مساعدة ذات فعالية كبيرة في النشاط التعاوني بين البلدان لخدمة أهداف خطة لاغوس ، فان قيام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتوثيق روابطها البرنامجية معها يمكن أن يكون مثمرا للغاية •

٣١ــ برنامج الأمم المتحدة الانمائي • ينص قرار اعادة التشكيل الهيكلي على أنه ينبغي لعملية البرمجة القطرية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة أن تكون اطارا مرجعيا تسترشد به الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة ، ويعمل الممثلون المقيمون لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، عادة ، بوصفهم المنسقين المقيمين المسؤولين عن القيادة الجماعية في منظومة الأمم المتحدة على المستوى



Digitized by UNOG Library

القطرى • وبالاضافة الى ذلك ، فقد عمد المجلس الاقتصادى والاجتماعي مؤخرا الى التأكيد مجددا على الدور المركزى لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في التمويل والتنسيق في ميدان التعاون التقني في منظومة الأمم المتحدة ( القرار E/1981/59 المؤرخ في ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٨١) • ولذا فمن الأهمية بصورة خاصة أن تنسجم أدوار برنامج الأمم المتحدة الانمائي مع مسؤوليات اللجنة الاقتصادية لافريقيا بوصفها " مركز التنمية الرئيسي " و " قائد الفريق " على المستوى الاقليمي ، وخاصة لأن برنامج الأمم المتحدة الانمائي هو المسؤول عن تمويل كم ضخم من المشاريع الاقليمية ( ١٠٩ ملايين دولار للفترة ١٩٧٧ــ ١٩٨١ في افريقيا ) •

٣٢ــ وربما كان تعاون برنامج الأمم المتحدة الانمائي مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا في تنفيذ قرار اعادة التشكيل الهيكلي هو حتى الآن أوثق تعاون تم مع أية وكالة أخرى • فقد وفر برنامج الأمم المتحدة الانمائي للجنة الاقتصادية لافريقيا الحصول على دعم من خارج الميزانية أكثر مما حصلت عليه من أى مصدر آخر ( ٢٢ مليون دولار من أصل ٤٧ مليون دولار للفترة ١٩٧٨ــ١٩٨١)، بما في ذلك التدريب التقني والمساعدة التقنية المقصود بهما على وجه التحديد المساعدة في تنمية برمجة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وادارة المشاريع ، والقدرات التنفيذية ، ومعظم تمويل المراكز دون الاقليمية للبرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات •

٣٣ــ وقد بلغ ما قامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بتنفيذه من مشاريع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ما مجموعه حوالي ٢٢ مليون دولار لفترة الأربع سنوات ١٩٧٨ــ١٩٨١ والمتوقع أن يصل الى حوالي ١٥ مليون دولار عن الفترة ١٩٨٢ــ١٩٨٣ • وبالاضافة الى ذلك ، فقد أصبحت اللجنة الاقتصادية لافريقيا وغيرها من اللجان الاقليمية ، نظرا لأدوارها المركزية في تنشيط الاعتماد الجماعي على الذات في أقاليمها ، أعضاء كاملة العضوية في اللجنة الدائمة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد اعتبارا من عام ١٩٨١ لتعزيز ماتضطلع به منظومة الأمم المتحدة من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية • وربما كان أهم الأمور جميعا أن المؤتمر الذى ناقش مشروع البرنامج الاقليمي الافريقي الذى وضعه برنامج الأمم المتحدة الانمائي لدورة ١٩٨٢ــ١٩٨٦ عقد في أديس أبابا تحت رعاية مشتركة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية •

٣٤ــ <u>ادارة المقر الرئيسي للأمم المتحدة</u> • يبدو حتى الآن أن أنشطة البرمجة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا وشتى الكيانات في المقر الرئيسي للأمم المتحدة قد اقتصرت على حالات متفرقة من تبادل المعلومات وعلى مدخلات من جانب اللجنة الاقتصادية لافريقيا في عمليات البرمجة المركزية دون تغذية ارتجاعية مناظرة • ولم تتخذ العلاقات الطابع الرسمي في أى نظام داخلي بعينه ، وان كان ثمة أساس منطقي عام منصوص عليه لاقرار اعادة التشكيل الهيكلي • وترد بصورة أكمل في الفصل الخامس مناقشة بطء التقدم المحرز في تلك المجالات •

٣٥ــ <u>المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ولمنظومة الأمم المتحدة</u> • أقامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا عدة وحدات مشتركة مع الفاو واليونيدو ومركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية كما أنشأت علاقات عمل رسمية مع منظمة الصحة العالمية واليونيسكو والمجلس الدولي للقصدير واللجنة الاستشارية المشتركة بين الوكالات وغيرها • ولدى منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ضباط اتصال يقع مقرهم في اديس ابابا • وثمة مشاورات وتبادل معلومات واتصالات مع



Digitized by UNOG Library

هؤلاء ومع المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة • بيد أن الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لا تزال بوجه عام ، تنتظر اكتمال تطور الدور الجديد التنفيذي والتنسيقي للجنة الاقتصادية لافريقيا وصلاحياتها الجديدة بموجب قرار اعادة التشكيل الهيكلي كي تحدد التغييرات المتعين ادخالها على العلاقات القائمة • وثمة بعض المبادرات المشتركة المبشرة تلوح في الأفق ، مثل المبادرات المشتركة مع اليونيدو من أجل عقد التنمية الصناعية في افريقيا ، ومع الفاو في تحضير خطة الأغذية الاقليمية الافريقية ، ومع منظمة الطيران المدني الدولية والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية والاتحاد البريدي العالمي بشأن عقد النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية لافريقيا ، ومع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ( الموئل ) في مجال المستوطنات البشرية ، ولكن العمليات المتعلقة ببرمجة الأعمال المشتركة لا تزال محدودة ( انظر الفصل الخامس ــ ألف ) • وتبدو هناك بالاضافة الى ذلك امكانات كبيرة لمزيد من أعمال البرمجة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لغربي افريقيا ، حيث يمتد العالم العربي عبر منطقتي اللجنتين •

٣٦ــ البرامج الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف • لئن كانت العلاقات البرنامجية بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا وغيرها من البرامج الثنائية والمتعددة الاطراف لا يمكن أبدا أن توضع في قالب رسمي الى حد كبير ، الا أن هناك امكانات كبيرة للمشاورات غير الرسمية وتبادل المعلومات • وعلى سبيل المثال فان مشروع نظام الوثائق والمعلومات للبلدان الافريقية الذى تقوم به اللجنة الاقتصادية لافريقيا سوف يتيح لجميع المشتركين في التنمية الافريقية ، بحلول عام ١٩٩٠ ، مدخلا سهلا الى قاعدة بيانات الكترونية • الأمر الذى سيوفر قاعدة هامة جديدة للمعلومات والبرمجة في افريقيا • ولقد قامت اللجنة بالاشتراك مع تلك المنظمات على مدى السنين بتنمية مجموعة واسعة من الاتصالات والأعمال التعاونية وعلاقات التمويل من مصادر خارجة عن الميزانية ، سوف تصلح قاعدة لأعمال تنسيق محسنة في المستقبل مع اتساع نطاق دور اللجنة " كمركز انمائي " ودورها " كقائد فريق " •

## جيم ــ البرمجة الداخلية

٣٧ــ اذا كانت الأنشطة البرنامجية للجنة الاقتصادية لافريقيا مع غيرها من المنظمات تسير بخطى بطيئة بعض الشيء ، فقد تطورت عملياتها البرمجية الداخلية الذاتية بصورة أسرع • وكان برنامج عمل وأولويات اللجنة للفترة ١٩٨٠ــ١٩٨١ ، بصيغته المنقحة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، يستهدف ابراز العناصر العامة الاقليمية ودون الاقليمية والأقاليمية لبرنامجها ، ويعكس نهجا أكثر واقعية ازاء احتمالات الحصول على الموارد ، وينطوى على " نواة " أولويات مستقاة من خطة لاغوس ، ويضع في اعتباره الاختناقات الخارجة عن ارادة الأمانة ( مثل بدء تعيين الخبراء الاستشاريين ) •

٣٨ــ وتبذل محاولة في برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٢ــ١٩٨٣ والميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٢ــ١٩٨٣ لتحقيق أمرين : المضي في تعديل برنامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا وفق العناصر الرئيسية لخطة لاغوس مع الالتزام بسياسة عدم زيادة النمو في ميزانية الامم المتحدة ككل ، واضافة تحسينات جديدة تنفيذية وهيكلية تنسجم مع التطور الجارى في تخطيط البرامج ونظام الموازنة في الأمم المتحدة • ومما له أهمية كبرى أن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ــ١٩٨٩ تسعى الى ادماج خطة لاغوس والاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة في اطار تخطيطي منسق ومفصل تسترشد به أعمال اللجنة الاقتصادية لافريقيا في فترة السنوات الست القادمة •



Digitized by UNOG Library

٣٩ــ وتقع مسؤوليات التنسيق الأولية عن برامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا على عاتق ثلاثة أفرقة في مكتب الأمين التنفيذى • فمكتب تنسيق السياسات العامة والبرامج مسؤول عن الاشراف والتنسيق والمساعدة في اعداد وتنفيذ برنامج العمل من قبل شعب اللجنة • ويتحمل بالاضافة الى ذلك مسؤوليات هامة في صدد صياغة السياسات الأساسية والاستراتيجيات في ضوء التغيرات والاتجاهات الاجتماعية ــ الاقتصادية في المنطقة الافريقية ــ أى يعمل كنقطة بؤرية و " مستودع أفكار" بالنسبة لدور اللجنة " كمركز رئيسي للتنمية " ودورها " كقائد فريق " في ظل عملية اعادة التشكيل الهيكلي •

٤٠ــ أما مكتب تنسيق المساعدة التقنية وعملياتها ، فلديه أيضا مسؤوليات هامة فى مجال الصياغة والتنسيق مع شعب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، والمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، والمؤسسات الافريقية ، ومصادر التمويل الخارجة عن الميزانية من أجل الاضطلاع بسياسات وبرامج التعاون التقني وغيرها من الترتيبات التعاونية • وبالاضافة الى ذلك يضطلع مكتب التعاون الاقتصادى بمسؤوليات في مجال تعزيز وتنسيق وتقييم التعاون الاقتصادى والتقني على وجه الاجمال وفي مجالات محددة ، وأنشطة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، والاشراف على عمليات مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات •

٤١ــ وقد وضعت شعب اللجنة الاقتصادية لافريقيا خلال السنوات القليلة الماضية عددا من النهج الجديدة المبشرة فيما يتعلق بدورها التنفيذى ، ومن بين ذلك الأمثلة التالية :

(أ) التحليل القطاعي المفصل من أجل تحديد الثغرات الحرجة التي يمكن سدها بمشاريع اقليمية ودون اقليمية جديدة ،

(ب) وضع بيانات اجتماعية ــ اقتصادية محددة تستطيع الدول الأعضاء استخدامها لابراز الاحتياجات الانمائية واجتذاب موارد للمشاريع من الجهات المانحة ،

(ج) مساعدة الدول الأعضاء في تنمية وتبادل المعلومات المتصلة بالمشاريع ووضع مدوّنات وبروتوكولات للتعاون على الصعيد دون الاقليمي ،

(د) العمل مع الدول الأعضاء من أجل تحليل أصعب المجالات والاختناقات في المشاريع الرئيسية وتقديم المساعدة في تحديد التمويل المطلوب أو توفير الخبرة لحل المشاكل ،

(هـ) وضع قوائم جديدة للخبراء الاستشاريين ، و " حلالي المشاكل " والأخصائيين ، الأفارقة وغير الأفارقة ، للتصدى فرادى أو في مجموعات خاصة لمشاكل تنفيذ مشاريع الدول الأعضاء ،

(و) انشاء أفرقة عاملة ولجان مشتركة بين الشعب داخل اللجنة لمزج المهارات الموضوعية والتقنية ، وتحديد المشاريع المشتركة ، والقيام بمهام مشتركة ، وتنسيق جهود العمل ،

(ز) مساعدة وزارات الدول الأعضاء والأفرقة الدولية الحكومية في صياغة الاستراتيجيات البرنامجية الجديدة الأطول مدى على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي ، وتشجيع انتهاج نهج موحد في التخطيط ،

(ح) تعديل البرامج والنهوج بما يتفق مع تلبية الاحتياجات الانمائية المتغيرة للثمانينات والتسعينات ،



Digitized by UNOG Library

(ط) نقل مسؤوليات البرمجة ووضع المشاريع والخدمات التدريبية والاستشارية الى الموظفين وأفرقة الدول الأعضاء على الصعيد دون الاقليمي ، مع قيام المقر الرئيسي للجنة بالتركيز على وضع البرامج الشاملة المقبلة ،

(ى) نشر المعلومات بشأن تحديد المشاريع الانمائية ، وكتابة المقترحات ، والمصادر المانحة ، وعمليات ادارة المشاريع ، لاستخدامها على الصعيدين دون الاقليمي والقطرى •

٤٢ــ وفي حين أن اللجنة الاقتصادية لافريقيا قد أثبتت على هذا النحو بعض الحيوية في تناول دوريها الجديدين في مجال البرمجة والتنفيذ ، الا أن هناك مشاكل برنامجية كبرى موجودة بالفعل • ذلك أن المبادرات البرنامجية المدرجة أعلاه اقتصرت الى حد كبير على شعب مفردة ، دون تشغيل وآلية منهجيين للبرمجة يكفلان المشاركة في نهج جديدة والتنسيق المنظم الجيد للبرمجة الكلية • أما الاشراف على عملية البرمجة في اللجنة الاقتصادية لافريقيا فهو موزع في الوقت الحاضر بصورة غير واضحة بين أفرقة الموظفين الثلاثة ــ مكتب تنسيق السياسات العامة والبرامج ومكتب تنسيق المساعدة التقنية وعملياتها ومكتب التعاون الاقتصادى • هذا بالاضافة الى الضغط الشديد الذى ينوء به الموظفون القلائل العاملون في تلك الأفرقة الثلاثة من أجل القيام بمسؤولياتهم العديدة في مجال البرمجة والتنسيق داخل اللجنة ، وتلك المتعلقة بمبادرات وجهود البرمجة المشتركة مع الوكالات الأخرى ، والمهمة البالغة الأهمية المتمثلة في تقييم مجمل الاتجاهات والتغيرات الانمائية في افريقيا • بل كثيرا ماتكون شعب اللجنة هي نفسها شديدة الصغر ( انظر المخطط البياني في الفصل الثاني ) ، وهي أيضا مثقلة بأعباء المسؤوليات البرنامجية الجديدة وما تتطلبه من اهتمام • هذا فضلا عن أن مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات لم تندمج بعد اندماجا حقيقيا في برمجة أعمال اللجنة ( انظر الفصل الرابع ــ جيم ) •

## دال ــ الرصد والتقييم

٤٣ ــ تتضمن الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للجنة الاقتصادية لافريقيا عن الفترة ١٩٨٤ــ١٩٨٩ ، بالنسبة لكل برنامج فرعي ، بيان الأهداف المطلوب تحقيقها ، والمشاكل المطروقة ، والاستراتيجية التي يتعين اتباعها ، وأنشطة التقييم الواجب الاضطلاع بها ، بما في ذلك هيكل عمليات الاستعراض ، والتقييم الذاتي لعناصر البرامج ، وتقييم مؤشرات التأثير وغير ذلك من المعلومات المتعلقة بنتائج البرنامج • وهذا التأكيد المفصل على مخرجات برامج اللجنة ونتائجها وفعاليتها ، يشكل جزءا من التطوير الجارى ادخاله على مجمل نظام تخطيط وموازنة المشاريع في الأمم المتحدة ، الذى يشمل أداء البرامج ورصدها وتقديم التقارير عنها وتقييمها •

٤٤ ــ ولا يوجد في الوقت الحاضر نظام رصد رسمي في اللجنة الاقتصادية لافريقيا • فقد اسندت مسؤوليات الرصد الى مكتب تنسيق المساعدة التقنية وعملياتها بالنسبة لأنشطة التعاون التقني ، والى مكتب تنسيق السياسات العامة والبرامج بالنسبة للبرنامج العام للجنة الاقتصادية لافريقيا ، والى مكتب التعاون الاقتصادى بالنسبة لعمليات مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات ، والى رؤساء الشعب للاشراف على تنفيذ برامجهم • الا أن أنشطة الرصد المذكورة تبدو ، بالنظر الى حداثة الدور التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا ، وأعباء العمل الأخرى ، وقلة الموظفين ، عملية غير رسمية الى حد كبير وتجرى حسب كل حالة على حدة • ولا يحدث رصد منهجي لتنفيذ البرامج



Digitized by UNOG Library

الا في اعداد تقارير أداء برامج الأمم المتحدة التي تطلب، والتي أوضح أولها أن تنفيذ البرامج بحسب جدولتها في اللجنة خلال الفترة ١٩٧٨ـ١٩٧٩ قد تفاوت ما بين ١٣ في المائة الى ٧٨ في المائة • بيد أن الحائل الرئيسي دون ذلك الرصد المرحلي المنهجي وتلك المعلومات المنتظمة عن وضع البرنامج ، هو الافتقار الى المعلومات البرنامجية الأساسية وخطط ادارة البرامج ، على نحو ما ترد مناقشته باستفاضة في الفصل الرابع ـ ألف •

٤٥ـ وثمة افتقار أيضا الى عمليات التقييم • وتسند بعض المسؤوليات العامة عن التقييم الى مكتب تنسيق المساعدة التقنية وعملياتها ، ولكن نشاط التقييم الذى تقوم به اللجنة يقتصر بصفة أساسية على مشاركة متواضعة في جهود التقييم التي يتولاها برنامج الأمم المتحدة الانمائي أو الوكالات الأخرى • ويتعين على اللجنة ، بغية توفير تغذية ارتجاعية منهجية بشأن أداء البرامج وتحسين صياغة المشاريع والبرامج المقبلة ، أن تسند الى أحد الموظفين أو الى وحدة صغيرة من بين مجموعات الموظفين في هيئة مكتب الأمين التنفيذى ، مسؤوليات محددة بشأن تطوير نظام التقييم والرصد ، والتنسيق ، والتدريب ، والاشراف • ومن شأن أى نظام للمعلومات البرنامجية أن يساعد كثيرا في هذه العملية ، وينبغي أن يصبح في آخر الأمر جزءا لا يتجزأ من دورة ادارة المشاريع والبرامج • الا ان هذا عنصر آخر من عناصر عملية البرمجة في اللجنة وهو يحتاج أشد الاحتياج الى التعزيز •

## هاء ـ نهوج جديدة في البرمجة الاقليمية

٤٦ـ يعتقد المفتشون أن اللجنة الاقتصادية لافريقيا أحرزت تقدما في مجال تطوير وظائفها البرمجية ، وان كان ثمة الكثير الذى سيتعين عمله بغية اضفاء الصبغة المؤسسية على البرمجة الانمائية في افريقيا وتنسيقها ، لا سيما في ضوء العديد من المهام والروابط المشار اليها في الفرع باء • وهم يعتقدون كذلك أن هناك حاجة الى تطبيق نهوج سياسات عامة جديدة في مجال برمجة المشاريع الاقليمية ، تطبيقا حازما ، لتيسير أداء دور اللجنة وغيرها من اللجان الاقليمية • وتتلقى تلك المشاريع موارد هامة : فسوف ينفق برنامج الأمم المتحدة الانمائي وحده ما يقدر بمبلغ ٧٣٠ مليون دولار على المشاريع الاقليمية خلال الدورة البرنامجية ١٩٨٢ـ١٩٨٦ كما يمكن توفير نفس المبلغ على الأقل ( أساسا من مصادر خارجة عن الميزانية ) من المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة •

٤٧ـ ولما كانت موارد المشاريع الاقليمية هذه لا تزال ضئيلة نسبيا الى الاحتياجات ، فلابد من العناية ببرمجتها وتنفيذها من أجل تلبية الاحتياجات ذات الأولوية للبلدان • بيد أنه تبين لوحدة التفتيش المشتركة ، في تقرير لعام ١٩٨٠ عن المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة للمؤسسات الاقليمية للتعاون التقني فيما بين البلدان ( JIU/REP/80/10 ) ، أن عديدا من المشاريع الاقليمية لا يلقى من البلدان المعنية ، فيما يبدو ، سوى دعم ومشاركة سلبيتين • ويتجلى هذا في المشاكل التنفيذية المستمرة التي يصادفها العديد من المؤسسات الاقليمية بمجرد توقف المساعدة المالية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة •

٤٨ـ ان مفهوم الاعتماد على الذات هو مفتاح السياسة الانمائية الراهنة • وهو أحد الموضوعات التي تسيطر على خطة لاغوس ، وهدف رئيسي من أهداف سياسات التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية ، وعنصر هام من عناصر الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة • كما سعى



Digitized by UNOG Library

برنامج الأمم المتحدة الانمائي مؤخرا الى زيادة الاشتراك الجماعي من جانب البلدان النامية واللجان الاقليمية في صياغة البرامج ، على نحو مافعل في اجتماعاته الدولية الحكومية للفترة ١٩٨٠ـ١٩٨١ المعقودة بالتعاون مع اللجان لمناقشة الأولويات في الدورة البرنامجية ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ في كل منطقة •

٤٩ ـ ولقد أبرزت القرارات الصادرة مؤخرا عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ( ومنها القراران ٧٤/١٩٧٨ و ٦٤/١٩٧٩ ) وعن الجمعية العامة ( ومنها القراران ٢٠٢/٣٣ و ٢٠٦/٣٤ ) ، أهمية التعاون والتنمية على الصعيد الاقليمي ، والوضع المتميز للجان في تعزيز وتقوية التعاون دون الاقليمي والاقليمي والأقاليمي وتنسيق البرامج ، وأهمية تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات في البلدان النامية وضمان مشاركتها العادلة والكاملة والفعالة في صياغة وتطبيق كافة مقررات منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي • كما أبرزت أيضا تقارير الأمين العام ( E/979/81 و A/35/546 و A/36/577 ) الامكانات الكبيرة المتاحة لقدر أكبر من مشاركة الدول الأعضاء ومن دعم اللجان الاقليمية بوصفهما عاملين حاسمين في زيادة فعالية التعاون والتنسيق على الصعيد الاقليمي •

٥٠ـ ولئن كان بناء الاعتماد على الذات قد تقدم بعض الشيء على المستوى القطري من خلال عملية البرمجة القطرية ، فهو مع ذلك لم يبدأ ينطبق الا نادرا في حالة البرامج الاقليمية • ويعتقد المفتشون بضرورة حدوث تحول عكسي في الأدوار بالنسبة للمشاريع الاقليمية ، فيتزايد اضطلاع الحكومات بمسؤولية برمجة المشاريع الاقليمية وادارتها وتقييمها ، وتتحول منظومة الأمم المتحدة عن دورها المركزي الى دور المشاركة الداعمة • وهم يعتقدون أن المبادئ التي اقترحتها وحدة التفتيش المشتركة لتعزيز الاعتماد على الذات في تقريرها لعام ١٩٧٨ بشأن دور الخبراء في التعاون الانمائي ( JIU/REP/78/3 ) بالنسبة للبرامج والمشاريع القطرية ، تصلح تماما بالنسبة للبرامج والمشاريع القطرية •

٥١ ـ وقد انضم المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، في استعراضه الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية لعام ١٩٨٠ ( A/35/24 ) ، الى مجلس مديري ومحافظي برنامج الأمم المتحدة الانمائي في ملاحظة ضآلة التقدم المحرز في تنفيذ " الأبعاد الجديدة " للتعاون التقني ، مع تأكيدهم على تعزيز الاعتماد على الذات وعلى التنفيذ الحكومي للمشاريع • وخلص الى أن قيام الحكومات على نحو مطرد وسريع نسبيا بتحمل المسؤولية عن تنفيذ المشاريع التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة سيساعد على تنمية قدرات الحكومات واعتمادها على الذات ، والعمل على تقليل الأعباء الادارية لمنظومة الأمم المتحدة والتحول بأعمال الوكالات المتخصصة الى مهمتها الحقيقية وهي تقديم المشورة التقنية والرصد ووضع السياسة العامة والوظائف التحليلية • وأبرز أيضا ضرورة تعزيز مدى استجابة منظومة الأمم المتحدة لأولويات وأهداف الحكومات على المستوى المشترك بين البلدان ووصف اللجان الاقتصادية الاقليمية بأنها " عنصر حيوي " في دعم المنظومة لجهود البلدان النامية من أجل تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات •

٥٢ـ ووافقت لجنة التنسيق الادارية ، في تعليقاتها على تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن تقديم المساعدة للمؤسسات الاقليمية ( A/36/101/Add.1 المؤرخ في ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٨١ ) ، على أن الموارد الاقليمية لمنظومة الأمم المتحدة تكون ذات فعالية قصوى حين تستخدم في تعزيز



Digitized by UNOG Library

التعاون بين البلدان والقدرة على الاعتماد على الذات وتشجيع مشاركة البلدان في ممارسة مسؤولياتها الأساسية في توجيه وادارة المؤسسات المعنية • ووافقت لجنة التنسيق الادارية أيضا على أنه بامكان المؤسسات الاقليمية وغيرها من عناصر منظومة الأمم المتحدة أن تفعل الكثير من أجل مساعدة الحكومات في تحقيق تناسق العمل فيما بين المؤسسات الاقليمية وترجمة الأهداف العالمية والاقليمية الى اجراءات على الصعيد القطرى ــ وهي غاية على أقصى درجة من الأهمية •

٥٣ ــ ولئن كانت منظومة الأمم المتحدة ككل تمر على هذا النحو بالمراحل الأولى من اعادة النظر في احتياجات البرمجة الاقليمية ، فان منظمة الصحة العالمية تضرب المثل الملموس على الأخذ بنهج يؤكد على تنمية الاعتماد الجماعي على الذات • فمنظمة الصحة العالمية ، على نحو ما توجزه الوثيقة الصادرة عن مجلسها التنفيذى ، " صياغة استراتيجيات للصحة من أجل الجميع بحلول عام ٢٠٠٠ " ( جنيف ، ١٩٧٩ ) ، تؤكد على أن يتم التوصل الى الصحة من أجل الجميع من خلال البلدان ، فينبغي أن تصاغ الاستراتيجيات على يد الحكومات نفسها أولا وقبل كل شيء ، ثم يتم بعد ذلك وضع الاستراتيجيات الاقليمية والعالمية بصورة جماعية على أساس من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية وتدعيما لها • وللجان الاقليمية لمنظمة الصحة العالمية دور حاسم في صياغة الاستراتيجيات الاقليمية وتنفيذها ورصدها وتقييمها ، وضمان دعم الخطط الوطنية • وتوفر أمانة منظمة الصحة العالمية المعلومات ذات الصلة ، ودعم التعاون التقني فيما بين البلدان ، والدعم التقني والادارى لتلك الجهود • ولئن كانت منظومة الأمم المتحدة تختلف في دستورها عن منظمة الصحة العالمية وتحتاج الى نهج متعدد القطاعات ، فان السياسات الأساسية لمنظمة الصحة العالمية ، وعملياتها ، وخبرتها ، تصلح دليلا يستفاد منه •

٥٤ ــ وقد نوهت الأمانات التنفيذية للجان خلال السنوات القليلة الماضية بأن اهتمامها الأول في ظل اعادة التشكيل الهيكلي ينصرف الى تعزيز قدرتها على بناء التعاون فيما بين الوكالات على الصعيد الاقليمي وتوسيع نطاق التنسيق الاقليمي • وترد مناقشة أهمية هذا التعزيز في الفصل الخامس • بيد أنه من الأهمية بمكان أيضا مواصلة العمل سعيا الى تحقيق أهداف الاعتماد الجماعي على الذات والتعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي •

٥٥ ــ ويوصي المفتشون بأن يعمد المدير العام الى استقصاء نهج جديدة لبرمجة وادارة المشاريع المشتركة بين البلدان التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة • وينبغي أن تستشار منظمة الصحة العالمية بوجه خاص فيما يتعلق بخبرتها ، وينبغي أن تشترك اشتراكا وثيقا في الاستعراض الوكالات المتخصصة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجان الاقليمية • وينبغي أن يتمخض ذلك عن تقرير أولي الى الأجهزة الدولية الحكومية المختصة في تلك المنظمات ، يشفع بتقرير نهائي يقدم الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي الذى يضع آراء الأجهزة الدولية الحكومية في اعتباره • ويقترح المفتشون ايلاء النظر بعناية للمسائل الآتية :

( أ ) البرمجة • ينبغي أن يكون الهدف هو ايجاد السبيل الأمثل الذى يكفل أن تتبع البرامج المشتركة بين البلدان عن البلدان المشتركة وتجيء استجابة لاحتياجاتها ذات الأولوية • وقد يشمل دور اللجان الاقليمية ، الذى ينبغي الاسترشاد فيه بالقرار ١٩٧/٣٢ ، الفرعين الرابع والخامس من المرفق ، تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة في مساعدة الحكومات على اعداد برامجها



Digitized by UNOG Library

الاقليمية • وينبغي أن يتضمن ذلك التماس آراء الحكومات بشأن المشاكل ذات الأولوية ( عندما لا تكون تلك المشاكل واردة بالفعل في وثائق مثل خطة لاغوس ) وبشأن البرامج والمشاريع التي تخفف من حدة تلك المشاكل ، واستشارة الوكالات المتخصصة في المواضيع الداخلة في نطاق ولاياتها • وأخيرا يمكن للجان ، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، مساعدة الحكومات في اعداد مشروع برنامج اقليمي يغطي الانشطة التي يمكن أن يساعد فيها ويمولها جزئيا برنامج الأمم المتحدة الانمائي أو أية منظمة أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة •

(ب) اقرار البرامج • يمكن ، بمجرد اعداد مشروع برنامج مشترك بين البلدان ، تقديم المشروع الى الأجهزة الدولية الحكومية المختصة التابعة للجنة الاقليمية المعنية ( وهي في حالة اللجنة الاقتصادية لافريقيا أجهزة رسم السياسات التابعة لمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات ومؤتمر الوزراء ) ، ثم تقديمها بعد ذلك ، بما يتمخض عن ذلك من تغييرات ، الى الأجهزة التشريعية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والوكالات المتخصصة لاقرار الأجزاء التي تخصها •

(ج) تنفيذ البرامج • ينبغي أن تغدو الحكومات المشتركة هي المسؤولة مسؤولية كاملة آخر الأمر عن ادارة المشاريع ، وأن يكون عليها اتخاذ جميع القرارات طوال مدة المشروع • ويمكن أن تساعد في تنفيذ المشاريع " الوكالة المنفذة " المناسبة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، أو أن تكون طريقة التنفيذ هي " التنفيذ الحكومي " • والتنفيذ الحكومي أمر جائز بالنسبة للمشاريع الاقليمية مثلما هو جائز بالنسبة للمشاريع الوطنية •

( د ) التقييم • تبحث وحدت التفتيش المشتركة في تقرير مستقل لها دور الحكومات في تقييم مشاريعها الانمائية التي تتلقى مساعدة من منظومة الأمم المتحدة • وينبغي وضع توصيات ذلك التقرير المنفصل لوحدة التفتيش المشتركة موضع الاعتبار لدى وضع نهوج لتقييم المشاريع البلدانية •

## رابعا ـ العمليات

٥٦ ـ أثرت المسؤوليات الجديدة التي ألقاها قرار اعادة التشكيل على عاتق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تأثيرا كبيرا بالفعل على طبيعة عملياتها وحجم هذه العمليات وتشابكها • وفي هذا الفصل مسح للتحديات والمشاكل التي تتعرض لها الادارة والموظفون في المكتب دون الاقليمي •

### ألف ـ الادارة

٥٧ ـ ان عملية الانتقال من منظمة تتجه أساسا الى البحث وعقد المؤتمرات الى منظمة تهتم بالاضافة الى ذلك ببرمجة وتنفيذ المشاريع الانمائية ميدانيا ، عملية صعبة تتطلب اجراء تغييرات كثيرة في أنظمة الادارة وفي اجراءاتها ومواقفها • وقد مرت معظم المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة بهذه العملية المتشابكة ، أو لا تزال تمر بها • ويعتقد المفتشون ، ويوافقهم على ذلك بعض المراقبين ذوى الاطلاع ، أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد أحرزت حتى الآن تقدما طيبا نسبيا في قطع مرحلة الانتقال المعقدة هذه •

٥٨ ـ ولقد واجهت اللجنة عددا من الصعوبات الهامة من قبل حتى أن تبدأ عملية الانتقال • وقد كشف تقرير أعدته دائرة التنظيم الادارى عن عمليات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ١٩٧٦ عن



Digitized by UNOG Library

وجود " مشاكل خطيرة " على مستوى الادارة والمؤتمرات والخدمات العامة ودعا الادارة الى سرعة توجيه عنايتها الى توفير الموظفين المناسبين في المجال الادارى • الا أن الأمين العام قرر في عام ١٩٧٧ عدم طلب أى مراكز وظيفية جديدة ، وانما القيام باستعراض كامل لاحتياجات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من الموظفين خلال فترة الميزانية ١٩٧٨ـ١٩٧٩ •

٥٩ ـ وعندما جرى أخيرا استعراض مستويات الدرجات في عام ١٩٧٩ ( وقد نتج عنه ترفيع عدد كبير من المراكز الوظيفية على الرغم من زيادة شيوع جو التقشف المالي ) فقد غلبت مسؤوليات البرمجة والتنفيذ الجديدة والكبيرة الناجمة عن قرار اعادة التشكيل على ادارة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وعلى نظامها الادارى وأصبحت اللجنة وكالة تنفيذية بحق • وقد شرع في اقامة المكاتب دون الاقليمية للمراكز عبر الوطنية للبرمجة والتنفيذ لتحقيق قدر كبير من اللامركزية في عمليات اللجنة ، وازداد مجموع الميزانية البرنامجية والأنشطة البرنامجية زيادة كبيرة • الا انه على الرغم من كل هذه التغييرات ، ومن وجود نظام ادارى تشوبه أوجه القصور من البداية لم يتغير ملاك الوظائف الداعمة للبرامج • الا في أضيق الحدود • وقد أنشأت اللجنة ٣٥ وظيفة من الفئة الفنية من أجل دعم البرامج في الفترة ١٩٧٢ـ١٩٧٣ ، ولم يضف اليها منذ ذلك الحين الا ١٥ وظيفة فقط : ١٢ منها ( بواقع وظيفة واحدة في السنة تقريبا ) للادارة والخدمات العامة ، و ٣ لخدمات المؤتمرات ، ولم يفز تنظيم أنشطة التعاون التقني بأى نصيب •

٦٠ ـ ولا عجب أن يسفر ذلك عن مشاكل ادارية كثيرة • ويشعر موظفو اللجنة بأن أنظمة دعم الادارة تخلفت كثيرا عن مجاراة الاحتياجات التنفيذية ، وأصيبت بالعجز بسبب تصلب الاجراءات البيروقراطية ، وأنها تجرى على أساس كل حالة على حدة وفي آخر دقيقة ، وأنها لا تستجيب لما يطرأ من تغير على المتطلبات • وأورد المسؤولون في الدول الأعضاء والمؤسسات الأفريقية ملاحظات عن الأمثلة على الازدواج وعدم الكفاءة والجسوء والخلط التي تعوق أنشطة اللجنة • وفي حين يسلّم المسؤولون الاداريون في اللجنة أنفسهم بعجزهم عن تلبية متطلبات الدعم التنفيذى ، فهم يذكرون الصعوبات الأساسية التي يواجهونها عند التصدى للتغلب على حجم مطرد الزيادة من العمل دون تغيير في الموارد من الموظفين والاجراءات •

٦١ ـ أما المجالات الرئيسية لمشكلة الادارة فهي تتضمن مايلي :

(أ) البيانات عن حالة البرامج • غالبا ما يتأخر ورود التقارير المتعلقة بالحالة المالية وحالة الموظفين • ولا تزال عملية استخدام الكمبيوتر في اعداد التقارير تتسم بعدم الفعالية ، وتقدم هذه التقارير بيانات غير منتظمة ومتضاربة أحيانا ، ولا يجرى تجميع البيانات معا على أساس أى برنامج أو برنامج فرعي • وتعقد هذه العوامل الى حد كبير عملية الرصد الأساسي لتنفيذ المشاريع والبرامج وكذلك العملية الهامة التي تتمثل في تجميع " مجموعة " فعالة من عناصر المشاريع ابتداء •

(ب) المعلومات المرتبطة بالموارد الخارجة عن الميزانية • على الرغم من أن الموارد الخارجة عن الميزانية تشكل الآن نصف ميزانية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فان المسؤولين عن التمويل من خارج الميزانية هم حفنة فقط من موظفي اللجنة ، ولا تقدم التقارير الا عند الحاجة اليها وببطء • ولا يفضي ذلك الى تعقيد تنفيذ البرنامج العام وحسب ، ولكنه يقلل بشدة المسؤولية تجاه المصادر الخارجة عن الميزانية فيما يتعلق بمركز أموالها واستخداماتها •



Digitized by UNOG Library

(ج) أعمال دعم البرامج • وضعت المسؤوليات الجديدة الكثيرة للبرمجة والتنفيذ أعباء ثقيلة من العمل الورقي والرصد على عاتق الشعب التنفيذية الصغيرة الحجم في المعتاد ، ولا سيما على عاتق مديرى الشعبة أنفسهم • وقد أعرب المديرون عن احتياجهم الى موظفين من الرتب الأدنى للمساعدة على اللحاق بالعمليات اليومية •

(د) السفر والبعثات • على الرغم من محدودية الأموال المخصصة للسفر ، فقد أبدى كثير من القلق بشأن البعثات التي توفد من المقر الرئيسي للجنة دون تخطيط ملائم قبل ايفادها ويبدو أن بعضها يتداخل أو يزدوج مع البعض الآخر • ومن الصعب تحديد مركز الأموال المخصصة للسفر ، فغالبا ما تعقد ترتيباتها في اللحظة الأخيرة ، ويمكن أن تستغرق عملية التسديد وقتا طويلا جدا •

(هـ) المؤتمرات والوثائق • تعاني خدمات المؤتمرات والترجمة والنسخ من قلة الموظفين ومحدودية المعدات وضخامة الأعمال المتأخرة • ويتم الآن فقط انشاء وحدة لمراقبة الوثائق • ولئن كان بعض المسؤولين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لا يزالون يرون أن هذه الخدمات تسير سيرا مرضيا ، فان الضغوط المذكورة أعلاه والتي ستذكر أدناه تعني في الغالب حدوث تأخير من قبل الشعب في تقديم أعمالها • ونتيجة لذلك ، لا تكون الوثائق جاهزة دائما عند الحاجة اليها ولا تقدم في صورة جيدة • ويزداد هذا الوضع سوءا بسبب ضيق امكانيات التعاقد على أداء الأعمال خارج اللجنة •

(و) الموظفون والتعيين • ان وجود وظائف شاغرة ، والبطء والتقييد الملازمين لممارسات التعيين ، ومحدودية قوائم أسماء الخبراء الاستشاريين ، والتعقيد في ادارة كثير من الوظائف الخارجة عن الميزانية في مختلف الفئات ، كلها أمور تعوق العمليات بشدة كما سيرد تفصيل ذلك في الفرع التالي •

(ز) المكاتب دون الاقليمية • لمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات بعض المشاكل التنفيذية الناشئة عن ضعف الدعم الادارى المقدم من جانب المقر الرئيسي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وتخلف الاجراءات المالية واجراءات شؤون الموظفين ، وعدم انتظام العلاقات مع الشعب التنفيذية في أديس أبابا • ويرد تفصيل هذه الصعوبات في الفرع جيم أدناه •

(ح) المعدات • لم تحرز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقدما كبيرا بعد في تطوير أنظمة الكمبيوتر والانتفاع منها في سير عملياتها • كما أن معدات تجهيز الوثائق واستنساخها لديها قليلة جدا • وتشكل وسائل الاتصال عبر القارة الافريقية الشاسعة الاتساع مشكلة أخرى •

(ط) استخدام أموال الدعم (العامة) • تشتمل الأموال الخارجة عن ميزانية اللجنة الاقتصادية لافريقيا في المعتاد على تكاليف دعم لمشاريع المساندة • وقد أعدت في عام ١٩٨١ ولأول مرة ميزانية رسمية لتكاليف الدعم ، ولكن الضغط المتولد عن كثرة المشاكل الادارية أفضى فيما يبدو الى استخدام هذه الأموال في " سد الثغرات " بدلا من استخدامها فيما تنطبق عليه على نحو أكثر انتظاما •

٦٢ ــ وهناك فيما يبدو أربعة أسباب رئيسية تكمن وراء هذه المشاكل الادارية • وأول هذه الأسباب هو التوزيع اللامركزى لمسؤوليات هائلة من البرمجة والادارة الى اللجنة ، ولكن دون أن يقترن ذلك بما دعا قرار اعادة التشكيل الى توفيره من " موارد في الميزانية وموارد مالية كافية " • ولقد



Digitized by UNOG Library

اضطرت اللجنة الى محاولة القيام بحجم أكبر من الأعمال وبنوعية أكثر تشابكا والحاحا منها مستخدمة في ذلك ما لديها من موارد دون أى تغيير جوهرى فيها •

٦٣ــ وثاني الأسباب هو أن لا مركزية المسؤوليات لم تقترن بتفويض سلطة كافية • فقد تحققت لا مركزية البرمجة ، ولكن ظل الاشراف الادارى باقيا الى حد كبير في مقر الأمم المتحدة في نيويورك مما ينشأ عنه ضغوط تنفيذية أساسية • وبوجه خاص يفرض هذا الوضع في كثير من المجالات اجراءات بيروقراطية ( انتقدها أمام المفتشين مسؤولون مختلفون داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها ) لا تلائم في الحقيقة العمليات الانمائية على المستوى الميداني • كما أنه يسفر عن تأخير واضطراب عظيمين على عكس ما تحتاج اليه أية وكالة تنفيذية من سرعة الاستجابة والمرونة •

٦٤ــ وثالث الأسباب ، وهو وجود فراغ في التنمية الادارية فيما يبدو داخل اللجنة ذاتها • اذ يتعين على الأمين التنفيذى أن يسافر كثيرا لتلبية المطالب الكثيرة باتخاذ اجراءات تعاونية في القارة ، وأن يلاحق الاحتياجات والمشاكل الجارية ، وأن يحضر الاجتماعات الدولية الحكومية اللازمة ، وأن يتشاور مع المنظمات الانمائية الأخرى • ولذا يتعذر عليه أن يولي عنايته يوميا لمشاكل التنمية الادارية داخل اللجنة • وقد أنيطت بنائب الأمين التنفيذى بعض الواجبات المحددة ، كما أنه رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية • وقد أسهم موظف في هيئة المكتب بتقديم بعض الدراسات التحليلية التي تستهدف تحسين بعض العمليات الادارية ولكن المتابعة تتسم بالبطء فيما يبدو •

٦٥ ــ وتعزى " الثغرة الادارية " في اللجنة الى حد كبير الى قصور شديد في عدد كبار الموظفين ، اذ لا يكفي مساعد واحد للأمين العام ومدير واحد من رتبة د • ٢ لادارة برنامج تبلغ ميزانيته لفترة السنتين ٧١ مليون دولار ويشمل نطاقه بأكملها وينطوى على قارة اعادة تشكيل جديد متشابك ومسؤوليات قيادية • ويعتقد المفتشون أنه بالنظر الى أهمية واتساع الواجبات التي يجب أن يضطلع بها الأمين التنفيذى خارج المقر الرئيسي ، فانه يجب اتخاذ ترتيبات واضحة لتفويض السلطة لكفالة العمل الفعال • ويحتاج الأمر أيضا الى دفعة خاصة داخل اللجنة لتحسين الادارة والتدريب عليها ولتنمية المهارات والأنظمة الادارية على أساس ثابت ، حيث أن دائرة التنظيم الادارى في نيويورك تنوء بأعباء لا تتيح لها ايلاء عناية مستمرة للاحتياجات التي تتطلبها الآن اللجنة •

٦٦ ــ والعامل الأخير ، وهو يتصل بالعاملين الثاني والثالث ، هو أن الادارة والعمليات الادارية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تفتقر الآن فيما يبدو الى روح اسداء " الخدمات " • فالاجراءات تتبع كما هو مطلوب ولكن على نحو آلي وبيروقراطي جدا • وبدلا من أن تتسم العمليات الادارية الحالية بالرغبة الايجابية في تقديم أفضل وأسرع دعم ممكن للعمليات وفي تحسين وتبسيط النظام الادارى ، فانها تأخذ فيما يبدو في الغالب شكل سلسلة من العقبات التي يجب أن يتغلب عليها الموظفون المتعاقبون لتنفيذ المهام الموكولة اليهم •

٦٧ــ ويخلص المفتشون الى أن موضوع تحسين الادارة يجب أن يكون في أعلى درجات الأولوية بينما تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا السير نحو أداء دورها التنفيذى الجديد • وسنواصل مناقشة قضايا التوزيع اللامركزى للموارد والسلطات في الفروع والفصول التالية • بيد أنه يجب أن نلاحظ هنا أن الطاقة الادارية التنفيذية للجنة الاقتصادية لافريقيا حديثة النشأة وأنه ينبغي لذلك الاهتمام بتغذيتها ودعمها من خلال توفير الموارد والمساعدة والتكيف للاحتياجات التشغيلية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا •



Digitized by UNOG Library

٦٨ــ وقد أعرب موظفو مقر الأمم المتحدة الى المفتشين عن قلقهم الشديد حول امكان الاحتفاظ باشراف مناسب على عمليات اللجنة ، بوصفها عنصرا في الاطار العام لبرامج الأمم المتحدة • ولكن قرار اعادة التشكيل يشدد على ضرورة توفير الموارد والمساعدة الاضافية اللازمة • ويعني هذا أنه ينبغي لمقر الأمم المتحدة أن يضع خطوطا توجيهية واجراءات وأساليب رقابة معقولة ( ولكن غير مفرطة في التقييد ) للاضطلاع بالعمل ، على أن تترك بعد ذلك للجنة وحدها المحاسبة على الأداء • ولا ينبغي لمقر الأمم المتحدة أن يضطلع بوظيفة تنفيذية نيابة عن اللجنة ، ولكن ينبغي له أن يعتمد على الرصد والتقارير التي تقدم اليه مما يتيح للجنة أن تنشئ ادارة فعالة وملائمة ( ومعتمدة على نفسها ) • وقد أصبحت اللجنة الآن وكالة تنفيذية • ولكي تحسن الاضطلاع بهذا الدور ، يجب أن يكون لديها قدر كاف من السلطات والموارد لتنفيذ برامجها على قدم المساواة مع سائر الوكالات التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة •

## باء ــ الموظفون

٦٩ــ يمثل الموظفون العنصر الكبير في موارد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وقوتها وتكلفتها ، ولكن ثمة عوامل كثيرة تجعل من ادارة الموظفين أمرا صعبا • وأهم القيود الأساسية هو العدد المحدود من الوظائف المدرجة بالميزانية • وقد قرر المفتشون في عام ١٩٦٨ ، في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ( JIU/REP/68/10 المؤرخ في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٨ ) أنه لا يكفي الاعتماد على ١٣٧ موظفا فنيا للاضطلاع بمسؤوليات البحث والخبرة الاستشارية والتخطيط في اللجنة • وقد ارتفع مجموع عدد الوظائف المقررة في الميزانيات البرنامجية بعد ذلك الى ٦٢٠ وظيفة في ١٩٧٦ــ١٩٧٧ ثم زاد منذ ذلك التاريخ زيادة طفيفة بحيث وصل الأمر الى اقتراح ٦٤١ وظيفة في ١٩٨٢ــ١٩٨٣ • ولكن على الرغم من أن عدد الوظائف الفنية قد ارتفع الى ٢٢٨ وظيفة في ١٩٧٦ــ١٩٧٧ ، فقد هبط هذا الرقم فعلا باطراد منذ ذلك التاريخ ليصل الى ٢١٤ وظيفة فقط في ١٩٨٢/١٩٨٣ ( ومع ذلك ، انظر الفقرة ١٢١ ) •

٧٠ــ وقد أفضى المجهود المبذول للوفاء بالمسؤوليات الجديدة الكبيرة الملقاة على عاتق اللجنة في ظل هذا القيد الى هيكل وظيفي يتسم " بالترقيع " في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا • وتوضح الأرقام التالية المتعلقة باللجنة التغييرات التي طرأت على اجمالي الهياكل الوظيفية المدرجة في الميزانية والممولة من خارج الميزانية في الفترة من كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ الى كانون الثاني / يناير ١٩٨١ ( ترد الأرقام المتعلقة بالتاريخ الأخير بين قوسين ) : ٧٢١ ( ٩٤٣ ) وهي مجموع الوظائف منها ٥٣٥ ( ٥٧٨ ) في الميزانية العادية ؛ و ٣٣ ( ٥٠ ) وظيفة للمساعدة المؤقتة ؛ و ٧٥ ( ١١٨ ) مستشارا ، وخبيرا استشاريا وخبيرا اقليميا ؛ و ٤٧ ( ٤٨ ) وظيفة قامت بتمويلها وكالات أخرى ؛ و ١٧ ( ١١٢ ) وظيفة ممولة عن طريق المشاريع والنفقات الثابتة والمنح خارج الميزانية ؛ و ١٦ ( ٣٧ ) وظيفة دون اقليمية • وبذا تكون اللجنة قد زادت بما مجموعة ٢٢٢ وظيفة خلال فترة السنوات الأربع ، ولكن معظم الزيادة ( ٨٠ في المائة ) انحصرت في المشاريع والوظائف الأخرى الممولة من مصادر خارج الميزانية ( وهي تشمل الآن نحو من ٤٠ في المائة من وظائف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ) •

٧١ ــ وأدى هذا النظام المعقد الى تعقيد أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الى حد كبير • اذ أن زيادة الطابع القصير الأجل لكثير من الوظائف خلق قدرا كبيرا من الشعور بالاضطراب وعدم



Digitized by UNOG Library

الأمن لدى الموظفين المعينين ، كما نشأ عنه صعوبات خطيرة بالنسبة لكثير من المديرين في اللجنة الذين يجدون أنفسهم مدفوعين الى القلق باستمرار لأن بعض الوظائف الرئيسية وما يتصل بها من أعمال قد تلغى فجأة ، والى تكريس جانب كبير من اهتمامهم الى سلسلة لا تنتهي من عمليات التوظيف ونقل الموظفين وتمديد الخدمة • كما أن هذه الوظائف لا تجذب انتباه طالبي الوظائف المحتملين بالنظر الى طبيعتها القصيرة الأجل والى الشكوك التي تكتنفها • وتلقى كثرة فئات الوظائف وتواتر تجديد مددها أعباء اضافية هائلة على قسم الموظفين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا •

٧٢ ــ وثمة مشاكل رئيسية أخرى تسهم في تعقيد وضع الموظفين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، أولها معدل دوران الموظفين • وتشير سجلات الموظفين في اللجنة الى أن معدل الدوران في الوظائف المدرجة في الميزانية العادية عن ١٩٧٧ــ١٩٨٠ بلغ في المتوسط نحو ١٥ في المائة ، أى أن واحدا من سبعة من مجموع الموظفين يترك خدمة اللجنة سنويا • ولا يتسم هذا المعدل بالخطورة كما لاحظ ذلك بعض المراقبين في اللجنة ، ولكنه يجاوز المعدل المتوسط لمنظومة الأمم المتحدة ( ١٣ في المائة خلال الفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٧٩) ومن ثم فهو يثير القلق • بل من المرجح أن يكون معدل الدوران في أنواع الوظائف المختلفة الخارجة عن الميزانية أكبر من ذلك • يضاف الى ذلك أنه في حين أن عمليات نقل الموظفين من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الى منظمات الأمم المتحدة الأخرى بلغت نصف عدد حالات انتهاء الخدمة في اللجنة خلال الفترة ١٩٧٧ــ١٩٧٨ ، فان عدد المنقولين أو المعارين أو المنتدبين الى اللجنة من سائر موظفي الأمم المتحدة قليل جدا باستثناء بعض المترجمين • ويشير ذلك الى الصعوبات الخطيرة التي تثور عند تعاقب موظفي الأمم المتحدة الآخرين في الخدمة الميدانية في اللجنة •

٧٣ ــ وثاني هذه المشاكل هو ما يحدثه هيكل الرتب المتواضع من عرقلة لدى تعيين واستبقاء الموظفين في اللجنة • وقد وجد تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن اللجنة الاقتصادية لافريقيا في عام ١٩٦٨ أن ما لدى اللجنة من وظائف من رتبة ف ــ ٤ فأعلى أقل مما لدى سائر اللجان الاقليمية • وقد أكد مسح أجرته ادارة شؤون الموظفين لتصنيف الوظائف في عام ١٩٧٩ ، ولكن في وقت متأخر ، مشكلة انخفاض رتب الموظفين هذه ، حيث أوصت الادارة المذكورة بترفيع عدد كبير بصورة غير عادية من الوظائف يبلغ ٢٧ وظيفة وتخفيض مرتبة ثلاث وظائف فقط • وقد أدرج نصف هذه التغييرات تقريبا في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٢ــ١٩٨٣ ، ولم يتم بعد تنفيذ بقيتها •

٧٤ ــ ويبدو أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد وصلت الى مستوى قريب من التعادل من حيث الرتب مع اللجان الأخرى ، ولكنها لا تزال متخلفة في ذلك عن مقر الأمم المتحدة • وقد بين من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٢ــ١٩٨٣ أن ٦ر٨ في المائة من مجموع الوظائف الفنية المدرجة في ميزانيات اللجان الاقليمية الخمس في رتبة مد ــ ١ فأعلى و ١ر٢٥ في المائة منها من رتبة ف ــ ٥ فأعلى ، و ٥٤ في المائة منها من رتبة ف ــ ٤ فأعلى • أما ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية وادارة التعاون التقني من أجل التنمية فقد سجلت على العكس من ذلك مثلا ٧ر٦١ و٥ر٣٦ و٦٤ في المائة على التوالي • بل أن حجم هاتين الادارتين يزيد حاليا باضافة صافية في ميزانية ٨٢ــ٨٣ تبلغ ٢١ وظيفة ، خصصت معظمها لوظائف ف ــ ٣ و ف ــ ٤ ممولة من خارج الميزانية ، في حين سجلت اللجان الاقليمية فعلا خسارة صافية تبلغ ٨ وظائف ، منها ٥ وظائف ف ــ ٥ ممولة من خارج الميزانية بصفة أساسية ( ومع ذلك انظر الفقرة ١٢١) • وتلقي أرقام المقر الرئيسي الضوء بطبيعة الحال على المسؤوليات العامة ، ولكن التباين يعوق اللجنة الاقليمية عن تعيين موظفين من بين المرشحين ذوى المستوى العالي والباحثين عن الاستقرار الوظيفي •



Digitized by UNOG Library

٧٥ ــ وثمة قيد ثالث هام يرد على شؤون الموظفين وهو بطء عملية التعيين وتشابكها • فقد خولت اللجنة الاقتصادية لافريقيا سلطة تعيين موظفين فنيين للمشاريع حتى مستوى الخبراء م ــ ٥ ، شريطة أن يقيموا في المنطقة الافريقية ، وموظفي فئة الخدمات العامة وبعض الموظفين الآخرين لأجل قصير • أما كل أمور التوظيف والتعيين والتمديد والترفيع والتصنيف الأخرى فهي تجرى في مقر الأمم المتحدة في نيويورك أو يشارك فيها المقر • وقد انتقد فعلا المراقبون خارج اللجنة وداخلها اجراءات وقواعد التعيين التي وضعتها دائرة التعيين للمساعدة التقنية في الأمم المتحدة وذلك في ضوء الاحتياجات التشغيلية للجنة في الميدان • وجاء في تقدير غير رسمي أن عملية تعيين الموظفين الدائمين والخبراء تستغرق حاليا مابين ٦ و ٩ أشهر وكان الأقرب الى العقل أن تستغرق ما بين ٣ و ٤ أشهر • وتتفق هذه المدة مناصفة مابين أديس أبابا ونيويورك ، ويضيع وقت طويل في اجراء مشاورات ذهابا وايابا بينهما على مسائل من قبيل اعتماد نتائج الفحوص الطبية •

٧٦ ــ وتشير البيانات المتعلقة بالموظفين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من عام ١٩٧٥ حتى مستهل عام ١٩٨١ أن متوسط معدل الشواغر في الوظائف الفنية المدرجة بالميزانية العادية تبلغ نحو ١٥ في المائة ، وأن ما يقرب من ٨ في المائة في المتوسط من الموظفين يشغلون وظائف من مستوى أعلى من مستوى مرتبتهم • ومن ثم فان وظيفة واحدة تقريبا من كل أربع وظائف فنية مدرجة في الميزانية العادية تظل شاغرة أو يشغلها موظف أدنى رتبة • وربما كان الوضع أسوأ بالنسبة للوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية • وهكذا يضيف البطء في سير التعيين عبئا ثقيلا آخر الى المجهود الذى يبذل للبحث عن موظفين للجنة ، وهو عبء مزعج بصفة خاصة لأن اللجنة أصبحت الآن وكالة تنفيذية تحتاج الى المزيد من المرونة ودقة الاستجابة • فاللجنة تحتاج الى ملء الوظائف الشاغرة لديها على نحو أسرع لتعزيز عملياتها •

٧٧ــ وتتعلق المشكلة الرابعة بالتوزيع الجغرافي • اذ أن اللجنة تتبع " سياسة أفرقة " يتوقع في ظلها أن يأتي ٧٥ في المائة من الموظفين من الدول الافريقية الأعضاء • وقد بلغت النسبة في السنوات الأخيرة مابين ٧٠ــ٧٥ في المائة تقريبا بالنسبة للموظفين الفنيين والخبراء في اللجنة ، و ٨٦ في المائة عندما تضم الى هؤلاء الوظائف الشاغرة المخصصة لمرشحين افريقيين محليين • ومن بين الـ ١٩٦ وظيفة من الفئة الفنية المدرجة في الميزانية العادية ، كانت ثمة ١٦٩ وظيفة يشغلها أفريقيون أو مخصصة لهم في عام ١٩٨١ ، وقد أتى الموظفون الفنيون العاملون في اللجنة من ٤٠ دولة أفريقية مختلفة • وقد شدد مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشدة على هذه السياسة التي أيدت الجمعية العامة اتباعها بالنسبة لكل اللجان الاقليمية • وهي تفضي الى تعضيد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والتنمية الأفريقية من خلال تضافر المصالح الوطنية والمصالح الاقليمية ، وتدريب الأفارقة على أعمال التنمية وجعل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أكبر وأوسع ممثل للخدمة المدنية الدولية في أفريقيا •

٧٨ ــ بيد أن عملية الأفرقة تسبب بعض المشاكل للجنة الاقتصادية لأفريقيا كما يتبين ذلك من تقرير حديث لوحدة التفتيش المشتركة عن التوزيع الجغرافي ( JIU/REP/81/10 المؤرخ في تموز/يوليه ١٩٨١ ، المرفق الأول ) • وحتى مع ماتبدى من رغبة في توسيع مدى التوزيع الجغرافي للوظائف تم الشروع في تنفيذها في عام ١٩٨١ ، فلاتزال هناك عشر دول من بين الدول الأفريقية الأعضاء الخمسين ( مقابل ١٠ دول في عام ١٩٨٠ ) تزيد درجة تمثيلها عما يجب في أمانة الأمم المتحدة • وقد تبين للجنة أن كثيرا من خيرة مرشحيها ذوى المقدرة يأتون من هذه البلدان التي ترتفع درجة



Digitized by UNOG Library

تمثيلها عما يجب ومن ثم لا ينبغي تعيينهم • وهذه مشكلة مشتركة بين كل اللجان الاقليمية • ويوضح تقرير وحدة التفتيش المشتركة ( المرفق الثالث ) أنه في الفترة مابين منتصف عام ١٩٧٨ ومنتصف عام ١٩٨٠ تمت ٥٢ في المائة تقريبا من التعيينات في الوظائف الفنية المدرجة في ميزانية اللجنة من البلدان التي ترتفع درجة تمثيلها عما يجب ، وتتراوح هذه النسبة مابين ١٩ و ٧١ في المائة فيما يتعلق باللجان الاقليمية الأخرى • على أنه تبين أن من الصعب جدا جذب موظفين من البلدان غير الممثلة أو البلدان التي تنخفض درجة تمثيلها عما يجب للعمل في اللجنة •

٧٩ــ ويتبين أيضا من تقرير للأمانة وضع في ١٩٨١ ( A/36/495 ) أن ثلث الموظفين الأفريقيين (١٣٢) الذين كانوا يشغلون في حزيران / يونيه ١٩٨١ وظائف من الفئة الفنية الخاضعة للتوزيع الجغرافي كانوا مركزين في مجموع الوظائف المخصصة للجنة في أديس أبابا والبالغ قدره ١٩٦ وظيفة، في حين أن الثلثين المتبقيين ( ٢٦٨ ) كانا موزعين توزيعا خفيفا متفرقا على ال ٢٧٠٠ وظيفة المتبقية المماثلة في الأمم المتحدة • وبالمثل ( انظر تقرير وحدة التفتيش المشتركة ، المرفق الرابع ) تركز أكثر من ثلث الموظفين الأفارقة ( ١٧ موظفا ) الذين يشغلون وظائف من رتبة مد ــ ١ فأعلى في الأمم المتحدة والبالغ عددهم ٤٧ موظفا ، في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا ، في حين تناثر الموظفون الثلاثون الباقون في أماكن أخرى •

٨٠ــ ويعتقد المفتشون أنه لا ينبغي أن تتخذ سياسة أفرقة اللجنة كغاية في حد ذاتها • وتشير الاحتياجات السريعة الراهنة من الموظفين وصعوبات التعيين المتصلة من الدول الأفريقية الأعضاء غير الممثلة أو التي تنخفض درجة التمثيل فيها عما يجب أنه ينبغي للجنة أن تبحث أيضا في امكانيات للتعيين أكثر يسرا من الدول الأخرى غير الافريقية الأعضاء في الأمم المتحدة • اذ ان أى تعديل بسيط في السياسة القائمة لن يتيح للجنة أن تملأ بعض الوظائف الشاغرة فحسب ، ولكنه سيتيح لها أيضا تسهيل توظيف الوطنيين الأفارقة على نطاق أوسع في أمانة الأمم المتحدة •

٨١ ــ وأخيرا تعاني اللجنة من بعض الصعوبات الأخرى المتعلقة بالموظفين • اذ أن صورة التعيين فيها تتغير وتنتقل من تعيين الباحثين في الماضي الى تعيين الخبراء التنفيذيين والتقنيين ومديرى البرامج • ويتطلب الأمر مواصلة برامج التدريب لكفالة التأكد من مقدرة الموظفين الفنيين والمحليين على تحمل المسؤوليات التنفيذية الجديدة تماما ولتعزيز فرص التدريب على استعمال اللغتين الانكليزية والفرنسية للسكرتيرات العاملات في اللجنة ، وأغلبهن من الاثيوبيات • بيد أن قسم الموظفين في اللجنة الاقتصادية لافريقيا لم يستطع توفير الخدمات الفعالة والدعم والمشورة اللازمة لموظفي اللجنة •

٨٢ــ ويقرر الخبراء أن النقص في عدد الوظائف المدرجة بالميزانية العادية ، وهيكل الموظفين الذى يتسم بالترقيع ، والسرعة المفرطة في دوران الموظفين ، ومستويات الرتب المتواضعة ، وبطء التعيين ، والوظائف الشاغرة الناجمة عن ذلك ، وقيود التوزيع الجغرافي وغير ذلك من مشاكل الموظفين الأخرى كلها عوامل تهدد باضعاف اللجنة الاقتصادية لافريقيا التي أصدرت الجمعية العامة تفويضا بتعزيزها • وفي ضوء هذه العوائق ، فان اللجنة تستحق الثناء لأنها أحرزت ما أحرزته من تقدم • ولكي تستطيع اللجنة أن ترسخ ما أحرزته من تقدم وأن تزيد عليه فانها في حاجة الى التمتع بسلطة أكبر وبمرونة تنفيذية في مسائل الموظفين خاصة في مجال التعيين وفي الادارة بصفة عامة • وتحتاج اللجنة الى زيادة عدد الموظفين لكي تستطيع الوفاء بمسؤولياتها الجديدة ، وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار عن طريق عقد ترتيبات أكثر ثباتا فيما يتعلق بالموظفين وتحقيق دورات تعاقب



Digitized by UNOG Library

أكثر بين الموظفين ، والانتدابات والنقل وايفاد بعثات عن المقر الرئيسي لتعزيز أعمالها • وستسهم هذه العملية الرامية الى تحقيق اللامركزية والى تعزيز اللجنة الى وضع اللجنة على أساس مشابه للوكالات التنفيذية الأخرى في الأعمال التنفيذية •

جيم ـ مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات

٨٣ـ أقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ١٩٦٢ أربعة مكاتب دون اقليمية في أفريقيا لتحقيق اللامركزية في أنشطة اللجنة وتحسين فعاليتها • وقد أحرزت هذه المراكز ، التي تم تمويلها من الميزانية العادية للجنة ، بعض النجاح في حالات مفردة تتصل بتوفير المشورة والبدء في المشاريع ، وان كان قد عاق نشاطها قلة الموظفين والموارد المالية • ولم تسهم هذه المراكز كثيرا في المسيرة البطيئة والمتشابكة للتعاون والتكامل على الصعيد دون الاقليمي • وقد حث تقرير وحدة التفتيش المشتركة الذى أعدته عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ١٩٦٨ على النظر في اعادة تقييم مدى الحاجة الى هذه المكاتب • وقد وصف تقرير وحدة التفتيش المشتركة الذى أعد في ١٩٧٥ مواردها بأنها " واضحة القصور" ، حيث أن المكاتب الأربعة مجتمعة لم يكن لديها سوى تسعة موظفين فقط من الفئة الفنية • كما لاحظ التقرير أنه ليس لدى هذه المكاتب فيما يبدو برنامج عمل خاص بها ، وأنها عاجزة عن الاضطلاع بدراسات ذات بال ، اذ أن هذه الدراسات ظلت باقية ضمن مسؤوليات المقر الرئيسي للجنة •

٨٤ـ وفي مستهل السبعينات ، أفل نجم المكاتب دون الاقليمية تدريجيا بظهور الأفرقة الاستشارية الانمائية المتعددة التخصصات والجنسيات التابعة للأمم المتحدة التي أنشئت بموجب قرار من الجمعية العامة في عام ١٩٦٩ • وقد أنشئت ثلاثة من هذه الأفرقة السبعة في أفريقيا بتمويل مبدئي من ميزانية الأمم المتحدة ، ثم بعد ذلك من برنامج الأمم المتحدة الانمائي بصفة أساسية ، لتوفير الخدمات على الصعيد دون الاقليمي • الا أن الأجهزة القائمة بالسياسة العامة في اللجنة سعت الى توجيهها توجيها جديدا للاضطلاع بدور أقرب ، من حيث السياسة والتنفيذ ، الى الاحتياجات العملية للدول الأعضاء في مجالي التنمية والتكامل الاقتصادى • وقد أيدت بعثة تقييم مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في عام ١٩٧٥ هذا التغيير في مجال الاهتمام وذكرت أن القصور في الموظفين وفي الموارد المالية هو أخطر قيد على عمليات الأفرقة الاستشارية الانمائية المتعددة التخصصات والجنسيات التابعة للأمم المتحدة •

٨٥ـ وفي ضوء هذه الصعوبات ، قرر مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ١٩٧٧ أن يستعيض عن المكاتب دون الاقليمية والأفرقة الاستشارية الانمائية السالفة الذكر بمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا ، على أن تدمج برامج الأعمال في برنامج عمل اللجنة وفي أجهزتها المعنية بالسياسة العامة وعلى أن يتم تنمية أنشطة كل مركز والاشراف عليه • وتبعا لذلك أنشئت في ١٩٧٧ـ١٩٧٨ خمسة مراكز للبرمجة والتنفيذ في : لوزاكا ( زامبيا ) لخدمة ١٨ بلدا واقعة في الجزأين الشرقي والجنوبي من أفريقيا ، و جسينيي ( رواندا ) لخدمة ثلاثة بلدان في اتحاد البحيرات الكبرى ، وباووندى ( الكاميرون ) لخدمة سبعة بلدان واقعة في وسط أفريقيا وفي الجزر المجاورة ، ويناي ( النيجر ) لخدمة ١٦ بلدا في غرب افريقيا ( الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادى لدول غربي أفريقيا ) ، وطنجة ( المغرب ) لخدمة



Digitized by UNOG Library

ستة بلدان في شمال أفريقيا • ولكل من المراكز الأربعة الأولى جهاز أعلى للسياسة العامة يتألف من وزراء التنمية ولجنة تقنية تتألف من أمناء وزارات التخطيط ، وهو يجتمع سنويا لتقرير وفحص وتعبئة الموارد اللازمة لعمليات المركز وتوفير الدعم السياسي لها • ومن المقرر أن يدير مركز البرمجة والتنفيذ المتعدد الجنسيات المخصص لشمال أفريقيا مجلس من المفوضين لم يتيسر له الاجتماع بالمرة بسبب مشاكل سياسية •

٨٦ ــ وقد وصف تقرير مرحلي أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ١٩٧٨ مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات فقال ان اقامتها كانت " خطوة هامة في سبيل تحويل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الى مؤسسة تنفيذية " • وهذه المراكز تعتبر الآلية الرئيسية التي تستخدمها اللجنة من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي في افريقيا • وهي بوصفها الذراع المتعدد التخصصات والمتعدد القطاعات للجنة ، تستهدف أن تكون جهات وصل لأنشطة جميع الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الحكومية ، ويتوقع منها أن تلعب دور العامل الحافز على التنمية الاقتصادية في المناطق دون الاقليمية التي تخدمها •

٨٧ ــ ويركز هيكل مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات تركيزا خاصا على البرمجة التي تخدم " القاعدة الجماهيرية" • وقد فوضت أجهزتها المعنية بالسياسة العامة كامل المسؤولية لتقرير برامج أعمال هذه المراكز والاشراف على تنفيذها • وتسهم برامج الأعمال هذه أيضا في برنامج عمل اللجنة ، لكفالة اتساق أنشطة برامج هذه اللجنة مع الحاجات الملموسة في المناطق دون الاقليمية وعدم تحولها الى استجابات مقولبة للمشاكل الاقليمية • وقد وضع منهج البرمجة هذا في صورة مؤسسية بصفة عامة وأحرز قدرا كبيرا نوعا ما من التقدم ، وربما كان ذلك بصفة خاصة في الاجراءات الرامية الى انشاء منطقة للتجارة التفضيلية في الجزأين الشرقي والجنوبي من أفريقيا من خلال مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات في لوزاكا وفي البرامج النشطة جدا المتعلقة بالمرأة التي يتسع فيها مجال الاشتراك والتي توجد بصفة أساسية على الصعيد دون الاقليمي • وقد أسفرت الأجهزة المعنية بالسياسة في هذه المراكز وأفرقة الخبراء والاجتماعات والحلقات الدراسية عن قدر كبير جدا من الاشتراك الايجابي ، وان كانت مراكز البرمجة والتنفيذ الموجودة في شمال افريقيا لا تزال خاملة الى حد بعيد • ويجرى الآن تنفيذ مجموعة واسعة من المبادرات التعاونية والمشاريع دون الاقليمية المحددة •

٨٨ ــ على أنه توجد مشاكل برمجة تتضمن مايلي :

(أ) تشكل الاحتياجات المتعددة ، والموارد المحدودة ، وكثرة المنظمات المعنية ( ٣٣ منظمة دولية حكومية دون اقليمية في منطقة أحد مراكز البرمجة والتنفيذ ) والمنافسة بين الأولويات الوطنية ودون الاقليمية حائلا دون البرمجة المتماسكة • ولقد كانت الدول الأعضاء حتى الآن أنجع همزات للوصل ، أما عن طريق أفرقة الخبراء في الأجهزة المعنية بالسياسة واما من خلال المنظمات دون الاقليمية الرئيسية •

(ب) لا يزال الربط بين البرامج والتنسيق مع وكالات منظومة الأمم المتحدة عشوائيين الى حد ما ، ويجرى تبادل المعلومات على نحو غير رسمي في الأغلب ، وتعوق الهياكل دون الاقليمية المختلفة للوكالات عملية التعاون • ويركز المنسقون المقيمون التابعون لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تركيزا كبيرا على قضايا آحاد البلدان ومن ثم قد ينزعون الى اهمال الأبعاد المشتركة بين البلدان •



Digitized by UNOG Library

(ج) أحرز برنامج العمل المتكامل للجنة الاقتصادية لافريقيا تقدما أكيدا الا أنه لا يزال من الصعب تنسيقه • وبينما يتسم عمل بعض الشعب في المقر الرئيسي بالنشاط الشديد مع مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات ، فان بعض الشعب الأخرى لم تنشئ بعد صلات فعّالة معها • ويتسم الدعم التقني بالعشوائية أحيانا • كما أن هناك احتكاكات من وقت لآخر بين رغبات الأجهزة المعنية بالسياسة في هذه المراكز فيما يتعلق بالمشاريع وبين الموارد المتاحة لدى المقر الرئيسي للجنة الاقتصادية لافريقيا ومقدرتها على تقديم الخدمات التقنية •

(د) وأخيرا أعربت البلدان الأعضاء وموظفو الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة عن قلق كبير بسبب التشتت الواسع لمراكز البرمجة والتنفيذ جريا وراء الرغبة في احتضان كل أنشطة المركز الرئيسي للجنة الاقتصادية لأفريقيا • ويرون أن مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات تحتاج الى مزيد من المتخصصين التقنيين ذوى الكفاءة العملية الذين يمكن أن يشتركوا في عدد أقل من الأنشطة المخططة تخطيطا أفضل وأن يتصدوا لمعالجة المشاكل الانمائية دون الاقليمية الهامة بمزيد من التعمق • وقد اضطلعت مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات بالفعل بدور سياسي هام في تشجيع زيادة التعاون دون الاقليمي ، ولكن تبين أن الحاجة تدعو الآن الى انتقالها للقيام بدور أكبر من حيث برمجة ورصد تنفيذ المشاريع •

٨٩ ــ ومن الأسباب الرئيسية لمشاكل البرمجة هذه أن مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات، شأنها شأن المكاتب دون الاقليمية القديمة والأفرقة الاستشارية الانمائية المتعددة التخصصات والجنسيات التابعة للأمم المتحدة قبلها ، تفتقر الى الموارد البشرية والمالية اللازمة للاضطلاع بوظائفها • وقد قام برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، منذ بدء اضطلاع مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات بعملياتها ، بدفع ما يقرب من ٦ مليار دولار من اجمالي تكلفتها ؛ وقدمت اللجنة الاقتصادية لافريقيا اليها دعما كبيرا من خلال بذل أنشطة موضوعية وادارية في المركز الرئيسي • وتعوق الوظائف المخصصة لمشاريع هذه المراكز بما لها من طابع قصير الأجل التعيين الى حد كبير ، حيث أن التعيين لمدد تبلغ سنة واحدة على التعاقب مع احتمال عدم التجديد ليس أمرا جذابا • وهو أمر لا يشجع أيضا على استقرار الموظفين ( فقد توالى على أحد مراكز البرمجة والتنفيذ خمسة مديرين مختلفين في خلال سنتين ) ويتعذر معه على موظفي مراكز البرمجة والتنفيذ أن يحققوا لأنفسهم الانسجام مع هذا الوضع دون الاقليمي •

٩٠ ــ والمشكلة الرئيسية الثانية هي مشكلة أوجه القصور الادارية • والاتصال عسير غالبا في أفريقيا ، كما أن تقاسم المعلومات والتنسيق بين المقر الرئيسي للجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات وسائر الوكالات من الأمور التي تشكل مشكلة خطيرة في كثير من الأحيان • وقد انتقد بعض المراقبين عمليات مراكز البرمجة والتنفيذ لأنها عمليات ليست منظمة تنظيما فعالا • ولا يتم التنسيق في بعض الأحيان بين البعثات التي يوفدها المقر الرئيسي للجنة، ويشوب اعدادها قصور • وقد فاقم مشاكل الموظفين في مراكز البرمجة والتنفيذ التأخير في التعيين وتمديد العقود • كما أن النفقات تحدد من وقت لآخر على أساس شهري وتصل شيكات الرواتب متأخرة • وتبدو الاجراءات البيروقراطية في الأمم المتحدة أشد عبئا على الصعيد دون الاقليمي منها في المقر الرئيسي للجنة • ولا تتوفر موارد الاحتياجات الواضحة والقاطعة مثل الخبراء الناطقين بالفرنسية والوثائق المحررة بالفرنسية للمناطق الناطقة بالفرنسية •



Digitized by UNOG Library

٩١ ــ وقد قامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتقديم مشترك خلال عام ١٩٨١ لمراكز البرمجة والتنفيذ الأربعة الواقعة في جنوب الصحراء الكبرى ( يمول مركز البرمجة والتنفيذ في طنجة من الميزانية العادية للجنة الاقتصادية لافريقيا ) استجابة لطلب مؤتمر وزراء اللجنة بتقييم البرامج التعاونية الحاضرة والمستقبلة المشتركة بين اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في افريقيا • بيد أن الدراسات لم تستكمل أثناء عام ١٩٨١ •

٩٢ ــ وقد حاولت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منذ عشرين عاما اقامة شبكة فعالة من المكاتب دون الاقليمية • ويبشر الاهتمام الجديد لمراكز البرمجة والتنفيذ ببرمجة الأعمال على الصعيد دون الاقليمي وعلى الأجهزة المعنية بالسياسة على الصعيد دون الاقليمي ، والدور التنفيذي الشامل الجديد الذي أنيط باللجنة ، والتقدم الكبير الذي أحرزته اللجنة في تحقيق التوزيع اللامركزي للسلطات والأنشطة لصالح مراكز البرمجة والتنفيذ ، كل هذا يبشّر بامكان تحقيق هذا الهدف أخيرا • ويمكن لمراكز البرمجة والتنفيذ أن تساعد التنمية الافريقية مساعدة كبيرة ، كما أن عمليات اللجنة بوصفها شبكة لامركزية تفيد في تسهيل الاعتماد الجماعي على الذات بمقتضى خطة لاغوس تسد ثغرات انمائية هامة وتوفر الدعم للتخطيط التعاوني وتنفيذ المشاريع • وقد أبدى موظفون حكوميون كثيرون ملاحظات طيبة بصدد مراكز البرمجة والتنفيذ بوصفها " امتدادات " مطلوبة لتوثيق الصلات بين برامج اللجنة ولزيادة اتصال هذه البرامج بحاجات الدول الأعضاء • وتعترف اللجنة نفسها بالقيمة الهامة لاشتراك الدول الأعضاء " على مستوى القاعدة الجماهيرية " وهو أمر يتعذر تحقيقه من خلال برنامج يدار من أديس أبابا فقط •

٩٣ ــ ويجب الآن على مراكز البرمجة والتنفيذ ، بعد أن خلقت كثيرا من الآمال ، أن تبذل أنشطة برنامجية فعالة • ولقد بدأت هذه العملية ولكن الموارد الوظيفية والمالية الحالية المتاحة لمراكز البرمجة والتنفيذ تبدو ضعيفة ومضطربة ومشتتة الى حد بعيد بحيث لا تكفي لتغذية الزخم المتولد • ومن المتعذر على الدول الافريقية الأعضاء أن توفر الأموال الطوعية اللازمة بالنظر لما تعانيه من قصور شديد في الموارد ، وهي تتطلع الى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والى الأمم المتحدة ذاتها لكي تظهر مساندتها لمراكز البرمجة والتنفيذ من خلال تقديم تمويل ثابت • وقد حث قرار لمؤتمر وزراء اللجنة في عام ١٩٨١ ( ٤١٨ ( د ــ ١٦ ) ) على زيادة تعزيز مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات وحث بصفة خاصة الأمين العام على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تغطية الاحتياجات المتصلة بالموظفين التنفيذيين لمراكز البرمجة والتنفيذ من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة • وقد أيدت الجمعية العامة في قرارها ٣٦ / ١٧٨ أهمية مراكز البرمجة والتنفيذ وطلبت الى الأمين العام أن يقدم تقريرا الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨٢ عن تمويلها على أساس ثابت •

٩٤ ــ وقرر المفتشون أن ثمة قصورا في الموارد المتاحة للمكاتب دون الاقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا ، كما توصلت الى ذلك وحدة التفتيش المشتركة في عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٥ • وقد ذكرت اللجنة ( A/35/546 ) أن مراكز البرمجة والتنفيذ هي الآليات الرئيسية التي تستخدمها لتعزيز التعاون الاقتصادي على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي ، وللقيام بدور العامل الحافز على التنمية الاقتصادية على الصعيد دون الاقليمي ، ولتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات على الصعيد دون الاقليمي • بيد أن مراكز البرمجة والتنفيذ لن تتمكن من الوفاء بهذه المسؤوليات الرئيسية التي أناطها قرار اعادة التشكيل باللجنة الاقتصادية لأفريقيا ما لم يقدم لها دعم قوي •



Digitized by UNOG Library

٩٥ ــ وتستطيع اللجنة أن تتخذ بعض الخطوات لتعزيز مراكز البرمجة والتنفيذ من خلال تحسين أنظمتها الادارية وتعديلها لكي تستجيب الى احتياجات مراكز البرمجة والتنفيذ من الدعم ، والعمل من أجل التغلب على مشاكل الربط بين البرامج ، وتشجيع قيام برامج عمل دون اقليمية تتسم بالتركيز الشديد وبالطابع العملي ، وتحقيق اللامركزية فيما يتعلق بوظائف الاتصال في مراكز البرمجة والتنفيذ الخمسة التي تتمركز حاليا في مكتب التعاون الاقتصادي في المقر الرئيسي •

٩٦ ــ بيد أن كل مركز من مراكز البرمجة والتنفيذ يحتاج ، في نهاية الأمر ، الى مجموعة أساسية صغيرة من الموظفين الفنيين في مجالي البرامج والادارة ، على أن يلحق بهم الموظفون المعنيون بمشاريع محددة حسب الاقتضاء • وعلى الرغم من أن الموارد الخارجة عن الميزانية التي ترد من الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وسائر المنظمات موضع الترحيب للغاية ، الا أن المفتشين يعتقدون أنه يجب تمويل نفقات هذه المجموعة الأساسية من الميزانية العادية للأمم المتحدة ، كما كان الشأن قبل ذلك مع المكاتب دون الاقليمية ومع الأفرقة الاستشارية الانمائية المتعددة التخصصات والجنسيات التابعة للأمم المتحدة • وما لم تتمتع مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات بهذا الاستقرار ، فان الخطر لن يهدد فعاليتها التنفيذية وحسب وانما سيهدد أيضا وجودها ذاته •

## خامسا ــ تنفيذ مهام اعادة التشكيل واللامركزية

٩٧ ــ كان الهدف من قرار عام ١٩٧٧ المتعلق باعادة التشكيل زيادة قدرة الأمم المتحدة ومنظومتها على معالجة مشاكل التعاون الاقتصادي والتنمية على الصعيد الدولي بطريقة شاملة وفعالة • ويلخص هذا الفصل ، أولا ، التقدم الذي أحرزته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الى يومنا هذا في تنفيذ المهام الأساسية التسع لاعادة التشكيل الملقاة على عاتقها بموجب قرار اعادة التشكيل ( ١٩٧/٣٢ ، المرفق ، الفرع الرابع ، الفقرات ١٩ــ٢٧ ) • وصادفت اللجان الاقليمية الأخرى كثيرا من الصعوبات المشابهة التي ناقشها تقرير الأمين العام لسنة ١٩٨٠ ( A/35/546 ) • ويناقش القسم الثاني التقدم البطيء الذي أحرز ، وبخاصة منذ ١٩٧٧ ، في تزويد اللجان بالقدر الكافي من السلطات والموارد للنهوض بمسؤولياتها في اعادة التشكيل ، وفي تنفيذ قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الكثيرة المعنية بتحقيق اللامركزية •

### ألف ــ اعادة التشكيل

٩٨ ــ " المراكز الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة " للمنطقة ( الفقرة ١٩ ) • ينتظر من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تلعب دورا رئيسيا ، مع ايلاء الاعتبار للمسؤوليات التي تنهض بها هيئات الأمم المتحدة الأخرى في قطاعات معينة ، ومسؤوليات برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن أنشطة التعاون التقني • ولا يمكن مطلقا أن تكون هذه المهمة بالذات محددة المعالم تماما وذلك بحكم طبيعتها نفسها • غير أن اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، كما ورد في الفصول من الأول الى الثالث ، مؤهلة تأهيلا عاليا للقيام بدور المركز الرئيسي والعامل الحفّاز بسبب الخبرة التي اكتسبتها طيلة عشرين عاما بمشاكل التنمية الافريقية في كافة القطاعات تقريبا ، وأنشطتها في مجالات البحوث والمؤتمرات وتجميع البيانات وتوزيعها ، وخبرتها الواسعة في مجال التعاون على الصعيد الاقليمي ، وبحكم الطابع التمثيلي العريض لموظفيها من البلدان الأفريقية • والواقع أن وظائفها الجديدة



Digitized by UNOG Library

كوكالة منفذة ودورها الميداني ، وهيكلها كمكتب شبه اقليمي ، تدعم وضعها هذا " كمركز رئيسي " • ولكن يحدّ من ممارستها الكاملة لدورها العوامل الأخرى الواردة فيما بعد •

٩٩ ــ " قيادة المجموعة والنهوض بمسؤولية التنسيق والتعاون " على الصعيد الاقليمي ( الفقرة ٢٠) • ان سنوات اشتراك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في جهود التنمية والتعاون ، وبناء المؤسسات والجهود الرامية الى التكامل الاقتصادي على الصعيد الاقليمي وشبه الاقليمي في أفريقيا ، تشكّل أساسا راسخا لوظيفة قيادية وتنسيقية ، وقد أظهرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، بنوع خاص ، من خلال دورها في وضع خطة لاغوس ومسؤوليتها الى جانب منظمة الوحدة الأفريقية ، عن التنسيق التقني في تنفيذ تلك الخطة ، نوعا من القدرة على النهوض بعبء القيادة الجديدة • كما اشتركت مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الوحدة الأفريقية في رعاية الاجتماع المعني بدورة المشاريع الاقليمية الأفريقية للفترة ١٩٨٢ ــ ١٩٨٦ ، وأعادت صياغة علاقاتها بالمناطق دون الاقليمية عن طريق مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات ، التابعة لها ، وأنجزت البرمجة المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في ميادين الصناعة والنقل والأغذية والمستوطنات البشرية • على أنه لا يزال صحيحا ، كما خلصت الى ذلك وحدة التفتيش المشتركة في عام ١٩٧٥ ( JIU/REP/75/2 ) ، أن التنسيق والتعاون الاقليميين لا يعكسان مع ذلك صورة متكاملة عن مشاكل التنمية على الصعيد الاقليمي • ولا تعدّ اللجنة الاقتصادية لافريقيا حتى الآن قائدة الفريق على مسرح التنمية الاقليمية المعقدة •

١٠٠ ــ ولا تزال اجراءات البرمجة المشتركة تتم كيفما اتفق في بيئة المعونة الانمائية الافريقية المتزاحمة ، ولا يزال ينقصها الكثير من الروابط بما في ذلك تقاسم المسؤوليات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية على أكثر الوجوه فعالية ( الفصل الثالث ، ألف وباء ) • وقد وجد المفتشون أن الكثير من موظفي منظومة الأمم المتحدة لا يزال يساورهم الشك في أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدورها كقائدة فريق دون زيادة امكاناتها وتحسين أدائها العملي ، ويرون أن برمجتها الداخلية ذاتها تحتاج الى التدعيم ( الفصل الثالث ، جيم ) • بيد أن المفتشين يعتقدون بأن هناك امكانية كبيرة للتقدم في البرمجة الاقليمية المشتركة ( انظر الفصل الثالث ، هاء ) •

١٠١ ــ المدخلات اللازمة لعمليات تقرير السياسة التي تقوم بها على الصعيد العالمي أجهزة الأمم المتحدة المختصة " والمشاركة في تنفيذ المقررات ( الفقرة ٢١ ) • كانت اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، على مدى السنين ، توفر مدخلات كثيرة لأجهزة تقرير السياسة الشاملة بالأمم المتحدة وعلى الأخص عن طريق استراتيجياتها الاقليمية ومساهماتها في دورات ومؤتمرات خاصة ، غير أن المفتشين يوافقون بقوة على الملاحظات الواردة في تقرير أخير للأمين العام ( A/35/546 ، الفقرة ٣٦ ) التي تفيد بأن هذه المدخلات ليس لها أثر كبير على المداولات الشاملة يتناسب مع الوقت الطويل والجهد المضني اللازمين لاعدادها • ولعل الاجتماعات التي استقر الرأى عليها مؤخرا بين أمناء اللجان التنفيذيين برئاسة الأمين العام ذات فائدة قصوى • ومع قيام الأمين العام بزيادة تركيز اهتمامه على المشاكل والاحتياجات العملية على المستوى الميداني تزداد هذه الآلية قوة •



Digitized by UNOG Library

١٠٢ــ وفي الوقت الراهن ، لا يشترك الأمناء التنفيذيون في جهاز لجنة التنسيق الادارية التي تحدث أنشطتها ومقرراتها آثارا كبيرة في التعاون الانمائي على الصعيد الاقليمي ، وهم لا يحضرون بانتظام أمام اللجنتين الثانية والخامسة للجمعية العامة أو أمام لجنة البرنامج والتنسيق • ويتناول مكتب الاتصال الصغير بين اللجان الاقليمية في نيويورك ، في الوقت الحاضر ، طلبات التوثيق في معظم الأحوال ، بدلا من شؤون البرنامج والسياسة الأكثر موضوعية ، أو الروابط الرئيسية المحتملة مثل الروابط مع المكاتب الاقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في نيويورك • ويساعد الدور الميداني المتعاظم للجان الاقليمية على تحقيق سهولة بلوغ هذه المحافل بحيث يمكنها توفير مدخلات أكثر موضوعية بدلا من أن تقوم بمجرد تنفيذ المقررات الصادرة من أعلى •

١٠٣ــ " تحديد موحد للمناطق الاقليمية ودون الاقليمية " وتوحيد مواقع المكاتب ( الفقرة ٢٢ ) • اكتشفت وحدة التفتيش المشتركة ، في تقريرها لسنة ١٩٧٥ بشأن الهياكل الاقليمية ( JIU/REP/75/2 ) ، أن مكاتب منظومة الأمم المتحدة الاقليمية ودون الاقليمية في أفريقيا توجد في ١٤ مدينة مختلفة ( أي ضعف عددها في آسيا أو أمريكا اللاتينية ) وأن المكتب الاقليمي لمنظمة العمل الدولية هو الوحيد الكائن في نفس مكان العمل مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا • ولم تكد تتغير الحالة عن ذي قبل ، ولم يمكن التوصل الى تعريف مشترك للمناطق الاقليمية ودون الاقليمية على الرغم من فرط مناقشته ، فاذا أضيف الاتساع الهائل للقارة الأفريقية الى صعوبات الاتصال فيما بين بلدانها ، وتباين مسؤوليات البرامج والسياسة والسلطة ، والعوامل التقنية والعملية في تحديد أماكن مختلف المكاتب الاقليمية ، والتركيز المستمر على النهج الشامل في الكثير من البرامج ، فان هذه العوامل تخلق مشاكل عامة تتعلق بالتنسيق والتعاون ، كما تعوق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن ممارسة دورها القيادي والتنسيقي وخاصة لأن العضوية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واختصاصها الاقليمي لا يتفقان مع الهياكل والاختصاصات الاقليمية للشركاء الرئيسيين مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والفاو ، ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو واليونيسيف • ويبدو أن مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات التابعة للجنة ستظل ، الى أن يتم العثور على حل مرض ، مواقع استراتيجية مفيدة في اقامة علاقات أكثر منهجية مع سائر المكاتب الاقليمية لمنظومة الأمم المتحدة في أفريقيا •

١٠٤ــ تعزيز العلاقات مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في الأنشطة الميدانية ، بما في ذلك اعداد البرامج المشتركة بين البلدان ، والعمل كوكالة منفذة للمشاريع ( الفقرة ٢٣ ) • كان تعاون برنامج الأمم المتحدة الانمائي مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، في تطوير دورها الميداني ، وثيقا وواسعا للغاية ، كما نوقش ذلك في الفصل الثالث ــ باء • وقد أصبحت اللجنة بالفعل وكالة منفذة بحكم الواقع لأعمال بناء المؤسسات منذ سنوات عديدة قبل أن يضفي عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وضعها الرسمي في عام ١٩٧٩ • ولكن من المتوقع أن ترتفع قيمة تنفيذ المشاريع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي من حوالي ٢٢ مليون دولار خلال فترة السنوات الأربع ١٩٧٨ــ١٩٨١ الى نحو ١٥ مليون دولار لسنتي ١٩٨٢ــ١٩٨٣ وحدهما • وقد أحرزت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعض التقدم في القيام بدورها الجديد ، كما نوقش ذلك في الفصل الرابع ، ولكن لا يزال الكثير من مشاكل الادارة والموظفين والمكاتب دون الاقليمية يحتاج الى حلول •

١٠٥ــ وتتوخى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تلعب مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات التابعة لها دورا هاما في النهوض بالتنسيق والتعاون بين الوكالات على الصعيد شبه الاقليمي ولكن



Digitized by UNOG Library

لا تزال المشاكل المتعلقة بالموارد والتشغيل تعرقل أعمالها ( الفصل الرابع ، جيم ) • وتقع على عاتق اللجنة كذلك بعض المسؤوليات المختصة بتنفيذ المشاريع المشتركة بين القطاعات ، ودون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية • ولم يقيض بعد لترتيبات التشاور والتنسيق الفعالة تقدم كبير • فهذه العملية تتضمن ايجاد توازن ملائم بين مسؤوليات اللجنة كقائدة أفرقة والمعرفة المتخصصة والدراية التقنية لوحدات منظومة الأمم المتحدة الأخرى في قطاعاتها •

١٠٦ــ وتدرك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الأهمية البالغة لتعزيز قدراتها على أداء مهامها في التنسيق والتعاون ، وهي مهام تمثل تحديا لها ( انظر الفقرة ١١٨ ) • ومع أن هناك بعض القلق بشأن تداخل المهام وازدواجها ، وبشأن العلاقات بين المسؤوليات الوطنية ودون الاقليمية فان هناك أيضا استعدادا كبيرا للعمل على تحقيق تنسيق أفضل • وبالنظر الى مشاكل التنمية الهائلة في أفريقيا ، وكثرة عدد المنظمات المشتركة ، والطابع الموحد لخطة لاغوس فان الحاجة ماسة الى المشاركة الأصيلة على كافة المستويات التنفيذية •

١٠٧ــ مساعدة البلدان في تعيين المشاريع التعاونية ، وتعزيز أنشطة التعاون الاقتصادي على الصعيدين الاقليمي والأقاليمي ( الفقرة ٢٤ ) • كانت أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذا المجال دائما ولا تزال واسعة النطاق ( الفصل الأول ) • وقد يسّرتها أنشطة تنسيق البرامج الجديدة والبرمجة الداخلية ( الفصل الثالث ، باء وجيم ) ، كما كان مفهوم مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات وانشاؤها ( الفصل الرابع ، جيم ) استجابة مباشرة لما يساور الدول الأعضاء من قلق في هذا الصدد • غير أن الحاجة ماسة الى تعزيز امكانيات اللجنة وطاقاتها هنا أيضا كما تقدمت الاشارة الى ذلك في الفقرات السابقة •

١٠٨ــ توسيع الترتيبات لاستمرار تبادل المعلومات والخبرات فيما بين اللجان لتعزيز التعاون على الصعيد الأقاليمي ( الفقرة ٢٥ ) • تزداد العلاقات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وسائر اللجان توثقا • فقد اضطلعت بعدة مشاريع بالاشتراك مع اللجان الأخرى مثل مشاريع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا / اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في ترويج التجارة والتعاون الصناعي على الصعيد الأقاليمي • وتشترك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في اجتماعات أمناء اللجان التنفيذيين التي تعقد مرتين في السنة • ومع ذلك فمن الممكن المضي في تحسين التعاون الأقاليمي بزيادة عمليات تداول المعلومات وتوسيعها بين أعضاء اللجان وتبادل الأعضاء الفنيين أنفسهم •

١٠٩ــ تخويل السلطة اللازمة ، وتوفير " اعتمادات مالية كافية " في الميزانية لأنشطة اللجان على الصعيد الاقليمي ( الفقرة ٢٦ ) • يمثل ذلك ، في الوقت الحاضر ، موطن الضعف في تنفيذ مهمة اعادة التشكيل كما يرد بالتفصيل في الفصل الرابع • كما نوقشت من جديد أهمية هذه المسائل المتعلقة بالسلطات والموارد في القسم باء أدناه •

١١٠ــ ترشيد هياكل اللجان عن طريق تبسيط أجهزتها الفرعية ، في جملة أمور ( الفقرة ٢٧ ) • ألغت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لجنتها التنفيذية ولجنة الخبراء التقنية التابعة لها وأحلت محلهما " لجنة تحضيرية تقنية جامعة " • والآن تعقد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جلساتها العامة مرة كل عام بدلا من مرة كل عامين على سبيل التجربة • والتحمت المؤتمرات الثلاثة السابقة للديمغرافيين والاحصائيين والمخططين الأفريقيين في " مؤتمر مشترك " • غير أنه لم يحرز بعد تقدم كبير فيما يتعلق بترشيد الهياكل الداخلية ( الفصلان الثالث والرابع ) فمثل هذا التقدم وثيق الصلة أيضا بمسألة كفاية الموارد •



Digitized by UNOG Library

## بـــاء ـــ اللامركزيـــــة

١١١ـــ وضع قرار المجلس الإقتصادى والاجتماعي ٧٩٣ ( د ـــ ٣٠) في آب/ أغسطس ١٩٦٠ الأساس التشريعي لتحقيق لا مركزية اللجان الاقليمية عن مقر الأمم المتحدة ، وهو القرار الذى يحث على تحويل تركيز الاهتمام من عمل المقر الى العمل الميداني عن طريق استخدام مكاتب اللجان الاقليمية فـــي تخطيط البرامج الانمائية وتنفيذها • ودعا قرار الجمعية العامة ١٧٠٩ ( د ـــ ١٦) في كانـــون الأول / ديسمبر ١٩٦١ الى اتخاذ الخطوات الفورية لتعزيز اللجان الاقليمية عن طريق زيادة تفويض المهـــام والمسؤوليات الموضوعية والتنفيذية والموارد اللازمة مع الاحتفاظ بالمهام الموضوعية المركزية • وقد أعيد تأكيد هذا الاتجاه في السياسة والتوسع فيه في قرارات لاحقة للمجلس الاقتصادى والاجتماعـــــي والجمعية العامة من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٧٦ •

١١٢ـــ وفي عام ١٩٦٣ ، أفاد الأمين العام في تقريره ( E/3786 ) أنه ينبغي الاستفادة ، علـــى نحو كامل ، من قرب اللجان من مواقع مشاكل التنمية ، وتزويد اللجان ببعض المناصب الميدانيـــــة الجديدة وبالموارد المطلوبة للمشاريع • غير أن تقريرا لوحدة التفتيش المشتركة بشأن اللامركزيـــــة ( 74/5 ) صدر في عام ١٩٧٤ قد خلص الى أنه لم يحرز أى تقدم لاحق يذكر • وعلى الرغم من اطراد قرارات الهيئة المهيمنة ، لم يكن للجان سوى دور هامشي ، وكشف التقرير عن احجام مكاتب المقر عـــن التخلي عن الموارد ، الأمر الذى أسفر عن عدم ارسال أحد من موظفي المقر الى الميدان تقريبـــا • واستحوذت مكاتب المقر على تسعين في المائة من المناصب الجديدة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٤ بينمـــا اضطرت اللجان الى الاعتماد الى حد كبير على موظفين مؤقتين ، مع ما يحيط بهم من عدم التأكـــد وعدم الاستقرار ، وعلى أموال غاية في التواضع من مصادر خارجة عن الميزانية ، وخلص التقرير الـــى أن اللجان قد أدت واجبها على مايرام عندما وفرت لها الأموال الكافية ، ولكن احتجاز الموارد المطلوبة وما يتبعه من تأكيدات بأن اللجان لديها " افتقار الى القدرة " على الاضطلاع بمسؤوليات جديدة يعني ببساطة أن السيطرة المركزية سوف تستمر الى الأبد •

١١٣ـــ وأجمعت تعليقات الأمين العام على هذا التقرير عام ١٩٧٥ ( E/5607/Add.1 ) على الحاجة الى التوزيع اللامركزى لبعض المسؤوليات الموضوعية والادارية ، وتحسين التنسيق بين البرامج ، وتعزيز المرافق الاستشارية الاقليمية ، وتحقيق اللامركزية في المشاريع الاقليمية ودون الاقليمية وربما في بعض مشاريع البلدان المتعددة التخصصات ، واعادة توزيع موظفي المقر بشكل جزئي على اللجان عن طريق التنقلات أو الانتداب ، وتحسين أداء التوظيف البطيء لمكتب تعيينات المعونة التقنية في المناطـــق • ونوّه الأمين العام ، في تقرير له في عام ١٩٧٦ ( A/C.5/31/18 ) ، بعدة اجراءات اتخذت لانشـــاء مكاتب تنسيق البرامج ، وتحقيق لامركزية بعض ادارات الموظفين والامداد والتعاقد ، ولتبادل بعـــض الموظفين وتدريبهم • بيد أنه أفاد بأنه يتعين انتظار مداولات اللجنة المخصصة المعنيـــة باعـــادة التشكيل اذا أريد اتخاذ المزيد من الخطوات •

١١٤ـــ وقد وسع قرار اعادة التشكيل الصادر في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ الى حد كبيـــر دور اللجان الاقليمية ووظائفها ، كما سبقت الاشارة الى ذلك في القسم ألف أعلاه • كما ذكر صراحـــة أنه ينبغي تفويضها السلطة اللازمة وتزويدها بالميزانية والأموال الكافية لأعمالها ( الملحق ، الفقرة ٢٦ ) ، وأنه ينبغي النظر كذلك في امكانية نقل العناصر الملائمة اليها عند اعادة تشكيل وحدات المقـــــر الاقتصادية والاجتماعية وترشيدها وتبسيطها ( الملحق ، الفقرة ٦٣ ) • وذكر الأمين العام في بيانـــه



Digitized by UNOG Library

الأولي بشأن الآثار الادارية والمالية ( A/AC.5/32/86 ) أن التوصيات الواردة في القسم الرابع من الملحق سوف تتطلب في نهاية الأمر موارد اضافية للجان الاقليمية • بيد أن تقدير هذه الموارد لن يكون ممكنا الا في مرحلة متأخرة بعد وضع خطة للتنفيذ على مراحل •

١١٥ــ وهكذا بدأت مرحلة أولى من اعادة التشكيل في المقر للسماح للوحدات الجديدة بأن تشرع في العمل بأسرع وقت ممكن • وقد مضت هذه العملية بسرعة نوعا ما ، كما يتبين من ملخص الأعمال المركّز التالي •

آذار / مارس ١٩٧٨ : الأمين العام يعيّن المدير العام ، وينشئ ادارتي الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، والتعاون التقني من أجل التنمية ، ومكتب خدمات الأمانة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتحل محل ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبعض الوحدات الأخرى السابقة •

تموز / يوليه ١٩٧٨ : ناقش التقرير ( E/1978/118 ) الوظائف المقترحة ، والمناصب والاعتمادات المطلوب تحويلها الى الوحدات الجديدة ، بما في ذلك ٥٩٦ وظيفة من الفئة الفنية و ٥٨ مليون دولار • ولم تعترض اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على المقترحات ولكنها أعربت عن قلقها من أن المقترحات تبدو لا تمثل تماما الترشيد والتبسيط المنشودين ، ولا تبيّن كيف يمكن نقل العناصر الملائمة الى اللجان في المستقبل ، ولا هي تقدم تبريرات كافية وافية لمناصب الموظفين • على أن التقرير قد أحاط علما بأن المقترحات خاضعة للتنقيح فيما بعد ، وشدد على أنه ينبغي ألا تمس الترتيبات الموضوعة ، بأية حال ، تدابير تحقيق لا مركزية اللجان •

كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ : أفاد التقرير ( A/33/410/Rev.1 ) أن نقل الموارد في المقر قد استكمل في معظمه ولكن بدون توليد طلبات تكميلية موسعة لمناصب جديدة أو موارد اضافية •

١١٦ــ وبدأت بعد ذلك المرحلة الثانية في اعادة التشكيل بمشاورات بين رؤساء اللجان ووحدات المقر بغية استحداث اطار عام لاعادة تشكيل اللجان الاقليمية • غير أن هذه العملية بعكس المرحلة الأولى ، مضت ببطء شديد ، كما يتضح من الملخص التالي لقرارات الهيئة الدولية الحكومية التي تتناوب مع تقارير الأمانة العامة •

آب / أغسطس ١٩٧٨ : يركز قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٨/٧٤ ويشجع على " المركز المواتي للغاية " للجان الاقليمية من أجل التعاون على الصعيد شبه الاقليمي والاقليمي والأقاليمي ، ويؤكد من جديد على دورها كوكالات منفذة ، ويدعو الى اجراء المشاورات المكثفة وعمل الترتيبات لتمكينها من تعزيز تعاون أكثر فعالية •

كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ : يفيد التقرير A/33/410/Rev.1 أن المشاورات بشأن اعادة تشكيل اللجان مستمرة ، بغية تحديد الفرص المباشرة لتحقيق اللامركزية ونقل الموارد ، ودراسة الوظائف الجديدة للجان دراسة شاملة ، وتطوير تدابير ملائمة للبرامج خلال فترة السنتين ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ المالية •

كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ : يؤكد قرار الجمعية العامة ٣٣/٢٠٢ وضع اللجان كوكالات منفذة ويطلب من الأمين العام أن " يتقدم على وجه السرعة " بمقترحات شاملة لتحقيق لا مركزية أنشطة البحوث والتحليل الملائمة ومشاريع التعاون التقني ، وتعزيز الترتيبات التعاونية وسائر الأنشطة حتى يتسنى للجان أن تمارس ، على نحو فعّال ، مسؤولياتها من أجل التعاون على المستوى الاقليمي •



Digitized by UNOG Library

تموز / يوليه ١٩٧٩ : يعلن التقرير E/1979/76 عن اتفاق عام على أن اللامركزية ينبغي أن: تشمل كلا من مشاريع البحوث والتحليل ومشاريع التعاون التقني ، وتوثق الأواصر بين الوحدات ، وتميز بين نقل الموارد وقضية اللامركزية الأكثر شمولا ، وتكون محكومة باطار من معايير سياسة عريضة ( النطاق الجغرافي ، الفعالية والكفاءة ، كثافة المعلومات ، الكفاءات والقدرات المتعددة القطاعات)، والشروع أولا في سبعة مجالات قطاعية •وستستدعي مسؤوليات اللجان الموسعة موارد اضافية بخلاف الموارد المنقولة •

تموز / يوليه ١٩٧٩ : يناقش التقرير E/1979/81 باختصار الدور المحتمل للجان في التنسيق والتعاون الاقليميين ، ووضع السياسة الشاملة وفي عمليات البرمجة والتخطيط • ويشدد الأمناء التنفيذيون للجان على أن اللامركزية والتعزيز ينبغي لهما أن يستهدفا رفع طاقة اللجان على تشجيع وتدعيم التعاون في مناطقها الى الحد الأقصى • وسوف يعرض على الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة بيان بالآثار الادارية لاعادة التشكيل على التعاون الاقليمي وتعزيز اللجان •

تموز / يوليه ١٩٧٩ : يركز قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٩/٦٤ على الحاجة الى تعزيز قدرة اللجان وتنسيق المهام على نحو أفضل بين المقر واللجان • ويحث على التعجيل في تحقيق لا مركزية الأنشطة ، ويرحب باصدار بيان شامل بالآثار الادارية والمالية للامركزية والتعزيز، ويدعو لجنة البرنامج والتنسيق الى الاضطلاع " باستعراض كامل " للمسائل في توزيع المهام والمسؤوليات على اللجان وسائر المنظمات في عام ١٩٨٠ •

تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ : يفيد التقرير A/34/649 أن كلا من ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وادارة التعاون التقني من أجل التنمية تعيد وزع وظيفة من الفئة الفنية الى كل لجنة من اللجان ، وأن ادارة التعاون التقني من أجل التنمية على وشك تحقيق اللامركزية فيما يتعلق بنحو ١١ مليون دولار من مشاريعها الاقليمية ودون الاقليمية ، وأن وحدات أخرى على استعداد للتشاور بشأن امكانيات اللامركزية • وقد حددت اللجان مجالات البرامج ذات الأولوية ، التي يمكن أن تعدّ " مرحلة أولى من اللا مركزية والتعزيز على أن يكون استعراض لجنة البرنامج والتنسيق في عام ١٩٨٠ " مرحلة ثانية " •

كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ : يؤكد قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٦ " الحاجة الى عمل أكثر حماسا " حتى يتسنى للجان أن تغدو المراكز العامة الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطقها • ويطلب وضع تدابير اللامركزية وتطبيقها على نحو مكثف ، بما في ذلك نقل الوظائف الموجودة من المقر ، على أن يقدم الأمين العام الى الدورة السادسة والثلاثين تقرير بشأن تطبيق هذه التدابير •

نيسان / أبريل ١٩٨٠ : يحيل التقرير E/AC.51/1980/6 الى لجنة البرنامج والتنسيق بعض المسائل المتعلقة بالسياسة والبرنامج كيما تطرح للمناقشة • ويحيط علما ، بخلاف نقل موارد المقر ، بأنه لم تستكمل دراسة الوظائف الاضافية للجان الاقليمية • وفي اطار هيكل لا مركزي ملائم ، ينبغي أن تكون لكل منطقة ولايتها الخاصة بها ، ومجال أنشطتها ، ومسؤولياتها وتفويضها بالسلطة • ويركز على تحليل للوظائف أجرى على الصعيد العالمي والاقليمي في آن واحد ، ويستعرض بايجاز توزيع المهام في أحد عشر برنامجا ، ويقترح أن تتضمن صياغة الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ ــ ١٩٨٩ ، استعراضا مفصلا لمهام البرنامج ومسؤولياته تقوم باعداده الأمانة العامة •



Digitized by UNOG Library

حزيران / يونيه ١٩٨٠ : تبدأ لجنة البرنامج والتنسيق دراستها ( التقرير A/35/38 ) وذكر ممثلو اللجان مشاكل الموارد والحاجة الى التحليل والعمل • وتقرر لجنة البرنامج والتنسيق أن عملية التوثيق في التقرير المشار اليه آنفا غير وافية • وتخلص الى أنه ينبغي للأمانة العامة أن تقوم فورا بدراسة مناطق المستوطنات البشرية ( الأمر الذى استبعده المجلس الاقتصادى والاجتماعي فيما بعد ) ، والبيئة وموارد المياه استعدادا لدورتها عام ١٩٨١ ، حتى يمكن ادراج أى اقتراحات برنامجية تختص بنقل المهام في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٢ـ١٩٨٣ وفي مشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ـ١٩٨٩ • وتوصي كذلك أن تقوم الجمعية العامة بدراسة التقدم المحرز في تنفيذ قرار اعادة التشكيل •

حزيران / يونيه ١٩٨٠ : يذكر التقرير A/35/224 أن نقل مشاريع ادارة التعاون التقني من أجل التنمية الى اللجان يجرى كما هو متفق عليه مع أخذ تقديرات اللجان لقدراتها بعين الاعتبار ، وكان من المسلم به أنه لابد من توفير موارد الميزانية والموارد المالية اذا أريد للجان أن تنهض بهذه الوظائف على نحو فعال •

تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ : يمثل التقرير A/35/546 " محاولة أولى " لتحليل مجمل أهمية اعادة التشكيل بالنسبة للجان وبيان المتطلبات البرنامجية الفورية التي يتعين الوفاء بها • ويحلل التقرير بتفصيل كبير وظائف اعادة التشكيل الموسعة المزمع تكليف اللجان بها • ولكنه يتسم بغموض شديد فيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة من الموارد وأين توجد مصادر التمويل •

كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ : يشتمل قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٢٣ على طلب الى وحدة التفتيش المشتركة ، كما رجت ذلك لجنة البرنامج والتنسيق ، أن تتعاون في اجراء دراسة عن أثر اعادة تشكيل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة مع الأمانة العامة •

أيار / مايو ١٩٨١ : تلاحظ لجنة البرنامج والتنسيق ( A/36/38 ) أن الأمانة العامة لم تتوصل الى اتفاق بشأن توزيع مناسب للمهام في أى من مجالي البيئة وموارد المياه • وتخلص الى أن البيانات المقدمة من قبل الأمين العام ( E/AC.51/1981/3 ) كانت " استجابة متواضعة " لطلبها لسنة ١٩٨٠ ، اذ لم تحاول جدّيا أن تحلل تقسيم المهام والمسؤوليات باعتباره أساس التوصيات الموضوعية من قبل لجنة البرنامج والتنسيق • وتوافق على اعادة النظر في الأمر من جديد في هذين المجالين في عام ١٩٨٢ استنادا الى تقرير تحليلي مفصل من اعداد الأمانة العامة •

تموز / يوليه ١٩٨١ : يلاحظ أمناء اللجان التنفيذيون ( E/1981/80/Add.1 ) أن التقارير والدراسات العديدة لامكانيات تحقيق لامركزية الأنشطة ، والتوزيع الأفضل للمهام والمسؤوليات ، لم تسفر عن توفير أو نقل موارد ذات شأن مما يعرقل تنفيذ اعادة التشكيل على الصعيد الاقليمي •

تموز / يوليه ١٩٨١ : يسلّم قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٨١/٦٦ بالحاجة الى " تكثيف وتعجيل " الجهود من أجل تحقيق لامركزية اللجان ، وبالرغبة في تحقيق لامركزية مسؤولية التنظيم والادارة الى جانب الأنشطة الموضوعية ، ويوصي بأن تطلب الجمعية العامة الى كافة الهيئات الدولية الحكومية والأمانة العامة الاسراع بعملية اللامركزية والنظر في نقل الموظفين والموارد المالية الى اللجان بما يتفق والأنشطة الموضوعية الموكولة اليها •

تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ : يحلل التقرير A/36/577 ( استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٦ الذى يطلب اعداد تقرير بشأن تطبيق اللامركزية ) دور ووظائف اللجان الأربع في المناطق



Digitized by UNOG Library

النامية ، ومداولاتها في عام ١٩٨١ فيما يتعلق بآثار اعادة التشكيل•وكانت اللجان قد وافقت على ادوار اعادة التشكيل المسندة اليها وأهمية توافر موارد الميزانية الكافية للقيام بهذه الأدوار •بيد أن التقرير يعترف بأنه لم يجر بعد تحليل كامل للآثار البعيدة المدى المتعلقة بالميزانية لقرار اعادة التشكيل• واقترحت استكشاف بعض ترتيبات التمويل الخاصة •

كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ : يقضي قرار الجمعية العامة ١٨٧/٣٦ بالعودة الى مناقشة آثار قرار اعادة التشكيل على اللجان في الدورة السابعة والثلاثين ، وعلى ضوء المزيد من ملاحظات لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي •

١١٧ــ ويعترف المفتشون أن عمليتي اعادة التشكيل واللامركزية للجان الاقليمية مشروعان معقدان • ومع ذلك ، فان نتيجة العملية المضنية المرسومة آنفا هي أن " المرحلة الأولى " بالمقر قد استكملت الى حد بعيد في عام واحد بينما لا يمكن القول الا بالكاد أن " المرحلة الثانية " الخاصة باللجان قد بدأت • وعلاوة على ذلك ، فعلى الرغم من أن موارد المقر قد وزعت ، وفي الموقع منذ عام ١٩٧٨، فان الموارد " اللازمة " للجان لم تتوافر بعد بل ولم يتم تقديرها ، وخلال السنوات الأربع التي خلت ، أصبحت اللجان اليوم أسيرة لفترة " نمو صغرى " تتسم بقيود مالية قاسية •

١١٨ــ أما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فقد قدمت في تموز/ يوليه ١٩٨١ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقديرات ( E/1981/80/Add.2 ) بأنها ستحتاج الى حوالي ٣٫٥ مليون دولار سنويا لتنفيذ اعادة التشكيل ، بخلاف العدد الضئيل من الوظائف وأموال المشاريع التي نقلت بالفعل من المقر • غير أن الأمانة اقترحت على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينتظر تقرير الأمين العام لسنة ١٩٨١ بشأن تنفيذ اعادة التشكيل وتطبيق اللامركزية ( انظر أعلاه ) • وسوف تستخدم اللجنة الاقتصادية لافريقيا الأموال الجديدة من أجل ٨٣ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها الى جانب وظائف الخدمة العامة وما يقترن بها من نفقات السفر • كما ستسمح هذه الأموال باتخاذ التدابير الكفيلة بالنهوض بمهام قيادة الأفرقة الاقليمية ، وتوثيق علاقات التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ( وبنوع خاص عن طريق التمويل من الميزانية العادية للموظفين الأساسيين في مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات ) ، وبتقديم المعونة الى البلدان الافريقية في وضع المشاريع وتنفيذها ( ولا سيما عن طريق نواة من الأخصائيين التقنيين لدراسات الجدوى والدعم التقني لادارة برنامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا ) • وسوف تستوعب أعباء اعادة التشكيل الأخرى في الموارد الجارية للموظفين ولكن أية أعباء اضافية ، وبخاصة الميدانية منها ، سوف تستلزم أموالا جديدة طائلة •

١١٩ــ والسؤال المطروح هو أين توجد هذه الموارد • وينبغي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن تعجل عملية التعيين لملء الوظائف الشاغرة وتحسين نظم ادارتها للقيام بقسط من هذا التعزيز ، كما يرد في الفصل الرابع • ويمكن أيضا أن تفيد نفقات الدعم الادارية العامة لمشاريع التعاون التقني والامكانيات المستخدمة قليلا لنقل الموظفين وانتدابهم من الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة • ولكن موارد الميزانية العادية الجديدة ، وهي المصدر المباشر والأكثر استقرارا ، مقيّدة " بالنمو الصغرى " كما يعسر الحصول على زيادة من الموارد من خارج الميزانية • ويبدو أن اعادة وزع الموارد ، في سياق اللامركزية الأوسع ، هي الامكانية التي ظلت أكثر من غيرها موضعا لعدم الاستغلال •

١٢٠ــ وكانت تحليلات التقدم المحدد للامركزية في الأمم المتحدة نادرة للغاية ــ فليس هناك أصلا سوى تحليلات الأمانة العامة في عام ١٩٦٥ وتحليلات وحدة التفتيش المشتركة عام ١٩٧٤ ، ولا شك أن هذه التحليلات عسيرة ولكنها هامة لتحديد ما اذا كانت اللامركزية تتحقق بالفعل • وقد



Digitized by UNOG Library

استخدم المفتشون ، بغية تكوين فكرة تقريبية عن الحالة الجارية ، بيانات ميزانية برنامج الأمم المتحدة للفترة ١٩٧٨ـ١٩٨٣ لمقارنة الأموال والوظائف المهنية المقررة للجان الاقليمية الخمس مع برامج ادارتي الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، والتعاون التقني من أجل التنمية بالمقر الى جانب البرنامج العادى للتعاون التقني ( أى باستثناء وكالات الأمم المتحدة الأخرى ) • وقارنوا كذلك اعتمادات دعم البرامج والوظائف من الفئة لدى اللجان الخمس بما لدى برامج المقر المذكور آنفا ، مضافا اليها برامج الدعم العامة بالمقر في ادارة الادارة والمالية والتنظيم ، ادارة شؤون الاعلام وادارة شؤون المؤتمرات والمكتبة ( وتشمل جميعا نيويورك فقط دون جنيف أو فيينا ) ، وتوحي حتى هذه المقارنات المحدودة بأن اللامركزية لم تحرز تقدما ذا بال ، كما يتضح ذلك من البنود التالية •

( أ ) زادت اعتمادات الميزانية العادية ، لكل من المجموعتين ، زيادة ضئيلة بالقيمة الحقيقية ، ولكن بينما زاد تمويل اللجان من المصادر الخارجة عن الميزانية بنسبة ٥٩ في المائة الى ٩ر١٢١ مليون دولار للفترة ١٩٨٢ـ١٩٨٣ ، زاد تمويل المقر من المصادر الخارجة عن الميزانية بمقدار ٦٨ في المائة الى ٦ر٣٤٢ مليون دولار لنفس الفترة •

(ب) لا يزال ٦٠ في المائة من مجموع الاعتمادات في المقر مع حصول ادارة التعاون التقني من أجل التنمية وحدها ، بسبب مسؤوليتها عن المشاريع الوطنية ، على أموال تشغيلية من مصادر خارجة عن الميزانية للفترة ١٩٨٢ـ١٩٨٣ ( ٣٠١ مليون دولار ) تربو على جملة أموال اللجان الاقليمية الخمس مجتمعة ( ٢ر٢٩٥ مليون دولار ) •

(ج) لم يزد نصيب اللجان من اجمالي الموارد الا بمقدار ٩ر٠ في المائة من ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ الى ١٩٨٢ـ١٩٨٣ ليصبح ٤ر٣٩ في المائة منه : وبهذا المعدل ، لن يكون هناك ، مثلا ، ولا حتى توازن نصفي ( ٥٠/٥٠ ) بين البرامج الثلاثة بالمقر واللجان الاقليمية الخمس حتى فترة السنتين ٢٠٢٦/٢٠٢٧ •

( د ) هبط نصيب اللجان من الوظائف الثابتة من الفئة الفنية بين المجموعتين من ٦٢ الى ١ر٦٠ في المائة ، وفي الوقت نفسه استوعبت الزيادات من الميزانية العادية في تغطية الانخفاضات من المصادر الخارجة عن الميزانية : فللفترة ١٩٨٢ـ١٩٨٣ وحدها ، من المقرر أن تزيد وظائف المقر بمقدار ٢١ وظيفة بينما ستنخفض وظائف اللجان بمقدار ٨ وظائف •

(هـ) وعندما تضاف أرقام دعم البرنامج العام في نيويورك الى دعم البرامج في المجموعتين ، لا يكون للجان سوى ١٥ في المائة تقريبا ( ٤ر٧٤ مليون دولار ، ٢٠٧ وظائف للدعم من الفئة الفنية ) ويكون لمجموعات نيويورك ٨٥ في المائة ٧ر٣٦٤ مليون دولار ، ١٢٦٠ وظيفة ) • وحتى بافتراض أن لنيويورك مشاريع وطنية وكثيرا من المهام الاضافية الأخرى التي يتعين عليها دعمها فان هذه النسبة ، وهي ٥ : ١ ، لا تدل على التقدم الملحوظ صوب اللامركزية في الأعباء الادارية ، والموارد ، والسلطات •

١٢١ـ وهذه المقارنات تقريبية للغاية وتثير من التساؤلات أكثر مما توفر من اجابات • وأشار الرسميون في المقر الى أن التنبؤات بالوظائف الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية ليست دقيقة على الدوام ، وأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها ، على سبيل المثال ، قد أدرجت للأسف في ميزانيات برامجها للفترات المالية الثلاث من ١٩٧٦ـ١٩٨١ بعض وظائف الخبراء غير المعتمدة في الميزانية • واستخدم المفتشون ، بطبيعة الحال ، بيانات ميزانيات البرامج نظرا لأنها هي البيانات المنشورة المشتركة الوحيدة التي يتسنى بها مقارنة برامج المقر ببرامج اللجان ولأنها هي



Digitized by UNOG Library

البيانات التي تعرض على الهيئات الدولية الحكومية للحصول على مقرراتها بشأن البرامج والأولويات. والمهم هو أن يجرى تحليل نهائي ودقيق .

١٢٢ــ ولا تعني اللامركزية الحقّة نقل المسؤوليات عن الأنشطة من المقر الى المناطق فحسب بل تعني أيضا نقل الموارد والسلطات اللازمة لتنفيذ تلك الأنشطة على نحو فعال . ويجب أن توازن أنشطة المقر واشرافه ورقابته على الصعيد العالمي بزيادة مسؤولية اللجان عن عمليات فعلية على الصعيد الاقليمي في برنامج شامل متساوق . وينبغي لها أن تختص بأموال الميزانية العادية والأموال الخارجة عن الميزانية على السواء وبالسياسات والاجراءات الأساسية . وينبغي لها كذلك أن تنهض بمهام البحوث والتحليلات الموضوعية ( خاصة حيثما يقتسم المقر واللجان اليوم المهام والمسؤوليات ) ، وبالأنشطة الميدانية ( ولا سيما لحلّ مسألة كيفية تناول مشاريع البلدان على أفضل وجه وهي التي تدار من نيويورك في الوقت الراهن ) ، وبالادارة .

١٢٣ــ وفي منتصف السبعينات ، كان من المتوقع أن تطلق اعادة التشكيل الجهود التي طال انتظارها لتحقيق اللامركزية في عمليات الأمم المتحدة . غير أنها بدت وكأنها تبطئ العملية أكثر من ذى قبل وتخلق الضغوط والتوترات حيثما أنشئت مسؤوليات جديدة دون أن تولّد الموارد والسلطات المناظرة . وقد أصدرت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي الكثير من القرارات طوال العقدين الماضيين التي تحث على تحسين التعاون الانمائي وزيادة التجاوب مع المتطلبات والحاجات المتباينة على الصعيد دون الاقليمي والاقليمي في كل أرجاء العالم . ومع ذلك ، لم يحرز أى تقدم ذى شأن .

١٢٤ ــ وأبلغ موظفو الأمانة العامة المفتشين أنه سيتم ، عند اعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ــ١٩٨٩ ، ايلاء اهتمام خاص لتحسين توزيع المهام والمسؤوليات ، ولتعزيز التنسيق بين اللجان الاقليمية ووحدات المقر ، ولكن لا يدور التفكير حاليا في أية مبادرات هامة أخرى لتحقيق اللامركزية فيما يتصل بالخطة . وذكرت الأمانة العامة أيضا أن اللامركزية أمر شديد التعقيد يتطلب ارساؤه وتنفيذه مزيدا من الجهد والدراسة .

١٢٥ــ على أنه ما لم تتخذ الآن خطوات حازمة ، فسوف تستمر العملية في التعثر كما حدث في الماضي . واذا أريد بلوغ درجة أكبر من التجاوب والفعالية المتوقعين من القرارات الكثيرة لاعادة التشكيل ، واللامركزية ، فان الوقت قد حان لتعيين ما تعنيه " اعادة التشكيل " ، و " اللامركزية " بوضوح وشمول وتحديد بالنسبة للأمم المتحدة ولجانها الاقليمية ثم اتخاذ الاجراءات المناسبة .

١٢٦ــ وأوصى المفتشون بأن يضطلع المدير العام بدراسة شاملة لاعادة تشكيل اللجان الاقليمية وتحقيق لا مركزيتها . وينبغي لهذه الدراسة أن تأخذ بعين الاعتبار القرارات والتقارير الماضية الكثيرة بشأن هذين الموضوعين فضلا عن الحاجات الخاصة للتنمية في كل منطقة . كما ينبغي لها أن تتضمن مشاركة جميع منظمات الأمم المتحدة المعنية وأن تدمج في اعداد مشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ــ١٩٨٥ ومشروع ميزانية البرامج لنفس الفترة بقدر مايزال ذلك ممكنا . وينبغي أن يسفر ذلك عن تقرير الى لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادى والاجتماعي في حدود عامين يوضح فيه مايلي :

(أ) الآثار المحددة ، الادارية والمالية منها أو ما يتصل بالميزانية ، المترتبة على قرار اعادة التشكيل ، بالنسبة للجان الاقليمية ؛



Digitized by UNOG Library

(ب) السلطات والمسؤوليات والأنشطة والموارد المحددة المزمع توزيعها لا مركزيا ، وأسباب ذلك ؛

(ج) جدول زمني محدد لاستكمال عمليات النقل هذه ؛

(د) السلطات والمسؤوليات والأنشطة والموارد المحددة التي لا ينتوى توزيعها مركزيا وأسباب ذلك •

١٢٧ــ ونوّه المفتشون في تقريرهم لسنة ١٩٧٥ بشأن الهياكل الاقليمية لمنظومة الأمم المتحدة ، ( JIU/REP/75/2 ) بأن منظمة الصحة العالمية قد انتهجت منذ البداية سياسة تقوم على تحرير أنشطتها من المركزية الى أقصى حد ممكن • وخلص المفتشون الى أنه ليس محض اتفاق أن تكون منظمة الصحة العالمية ، بما يمتاز به هيكلها من مستوى عال من اللامركزية ، من بين أكثر المنظمات تفهما للأهداف الاقليمية وتجاوبا معها • وهي تبذل ، في الآونة الراهنة ، جهدا مكثفا لاعادة دراسة هياكلها وتقويتها على ضوء وظائفها بما في ذلك قضايا اللامركزية • ويعتقد المفتشون أن الخبرة قد أثبتت مزايا نهج منظمة الصحة العالمية وأن جهودها الماضية منها والحالية على السواء ، تعدّ دليلا مفيدا للجهود المماثلة التي قد تبذلها الأمم المتحدة • ويؤمنون بأنه ينبغي التشاور مع منظمة الصحة العالمية ، بالتحديد ، ابان الدراسة التي يجريها المدير العام •

١٢٨ــ ويعتقد المفتشون أيضا ، دونما تحيز ضد هذه الدراسة وانما لتفادى توقف عملية التحول الى اللامركزية عن مسارها لعدة سنوات أخرى ، أن ثمة حاجة ملحة الى تدبير مؤقت • وينبغي للأمين العام ، والمدير العام ، والأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا أن ينظروا في ماهية التدابير المؤقتة الملائمة التي يمكن اتخاذها لدفع عجلة عملية التوزيع اللامركزى الى الأمام ، آخذين بعين الاعتبار اعتماد الجمعية العامة لخطة لاغوس بوصفها برنامج عمل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا والحاجة الى تدابير تكفل تنفيذها • ويمكن أن تشتمل هذه التدابير ، بالاضافة الى نقل أية مسؤوليات أو موارد جديدة ، على نقل سلطة اتخاذ المقررات المتعلقة بشؤون الموظفين والشؤون المالية حيثما كان من شأن عمليات النقل هذه ، تحسين قدرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنفيذ برامجها على وجه السرعة • وينبغي اتخاذ تدابير مماثلة للجان الاقليمية الأخرى على ضوء حاجات كل منها وأهدافها •

## سادسا ــ استنتاجات وتوصيات

١٢٩ــ حاولت اللجنة الاقتصادية لافريقيا على مدى الـ ٢٤ سنة الماضية ، جاهدة وبالتدريج ، أن تصطنع لنفسها دورا مناسبا في التنمية الافريقية • ويلوح أن جهودها في مجالات البحث وتقديم المشورة وبناء المؤسسات قد حققت طائفة شديدة التنوع من نجاحات ذات مغزى وان لم تكن بارزة للعيان • وهي قد صادفت ، في الوقت نفسه ، صعوبات في محاولة تلبية العديد من الاحتياجات الأفريقية العاجلة التي سعت البلدان الأفريقية وعديد غيرها من الوكالات الدولية الحكومية والثنائية والمتعددة الأطراف العاملة بالتنمية الأفريقية أن تطرقها هي أيضا •

١٣٠ــ وتبشر التطورات التي حدثت مؤخرا بتوضيح دور اللجنة الاقتصادية لافريقيا وتعزيزه • ففي قرار اعادة التشكيل الهيكلي لعام ١٩٧٧ ، تصف الجمعية العامة اللجان الاقليمية بأنها " المراكز العامة الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية " وتكل اليها صفتي " قائد الفريق والمسؤول عن



Digitized by UNOG Library

التنسيق والتعاون " بالنسبة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في أقاليمها • وقد كلفت بأن تكون " وكالة منفذة " لمشاريع ميدانية معينة ، وأشار العديد من قرارات الأخذ باللامركزية الى أنها سوف تغدو أذرعة تنفيذية ميدانية هامة لبرامج الأمم المتحدة الانمائية •

١٣١ــ بيد أن من المؤكد أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا انما استحقت دورها القيادى الجديد من خلال أداء رفيع المستوى • فهي قد أحرزت ، بعد خمس سنوات من صدور قرار اعادة التشكيل الهيكلي ، تقدما ملحوظا في زيادة الموارد الآتية من خارج الميزانية ، وفي توسيع جهودها البرمجية والتنفيذية ، وفي تحقيق لا مركزية السلطة والمسؤولية في مجالي البرمجة والتنفيذ بنقلهما الى مراكزها دون الاقليمية المتعددة الجنسيات والمعنية بالبرمجة والتنفيذ • وكان من جراء هذه الاجراءات أن ارتفع مستوى توقعات ومطالب الدول الافريقية الأعضاء من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا •

١٣٢ــ والمفتشون ، رغم تلك الجهود ، يستنتجون أن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تمر الآن بمرحلة حرجة • فقد قامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، الى جانب منظمة الوحدة الافريقية ، بدور محفل وأمانة دوليين حكوميين يتوسل بهما في تحقيق انطلاق خطة لاغوس بوصفها الاطار الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الافريقية المقبلة • بيد أن السلطة اللازمة و " موارد الميزانية والتمويل الكافية " التي دعا الى ايجادها قرار اعادة التشكيل الهيكلي لم تتوفر بعد ، وهذا يعرض للخطر الدور الهام المتوقع من اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن تضطلع به في تنفيذ خطة لاغوس • ولا يزال المجال متسعا جدا لقدر أكبر من التعاون والتنسيق من جانب منظومة الأمم المتحدة ولمشاركة أكبر من جانب الدول الأفريقية الأعضاء في البرمجة الاقليمية ، ولكن اللجنة الاقتصادية لافريقيا لم تستطع أن تضطلع اضطلاعا كاملا بدورها " كقائد فريق " في هذا المجال ( انظر الفصل الثالث ) • فقد كان من أثر تكاثر المسؤوليات الجديدة أن أجهدت الموارد والقدرات الموجودة في مقر اللجنة الاقتصادية لافريقيا وفي مكاتبها دون الاقليمية ( الفصل الرابع ) • وكان من جراء حالات التأخير في تنفيذ العديد من مهام اعادة التشكيل الهيكلي واللامركزية أن عرقلت بشكل خطير قيام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باتخاذ الاجراءات المناسبة ( الفصل الخامس ) •

١٣٣ــ ويقترح المفتشون أدناه تدابير ضرورية لتتيح للجنة الاقتصادية لأفريقيا الاحتفاظ بزخمها الايجابي الحالي ، وتحقيق امكانياتها بوصفها قائد فريق سريع الاستجابة والفعالية لجهود منظومة الأمم المتحدة الانمائية في افريقيا • وبعض هذه التوصيات ينصرف الى المنظمات الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة ، بينما يمكن أن ينطبق بعضها الآخر على كافة اللجان الاقليمية للأمم المتحدة ، كما أن هناك توصيات أخرى تخص اللجنة الاقتصادية لأفريقيا نفسها •

## ألف ــ المنظمات الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة

١٣٤ــ أبرزت القرارات الصادرة مؤخرا عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي أهمية التعاون والتنمية الاقليميين ، ومزايا الوضع الذى تمثله اللجان الافريقية في مجال تعزيز وتقوية التعاون وتنسيق البرامج على الأصعدة دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية ، وأهمية تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات في البلدان النامية وضمان مشاركتها الكاملة في قرارات منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية • فمفهوم الاعتماد الجماعي على الذات هو عنصر رئيسي في خطة لاغوس ، وفي سياسات التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية ، وفي الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ،



Digitized by UNOG Library

١٣٥ــ ولئن كان مفهوم الاعتماد على الذات آخذا في التقدم الى الأمام على الصعيد القطـــرى ، فلم يبدأ بالكاد اللجوء اليه على الصعيد الاقليمي • وهناك ضرورة لنهوج سياسات عامة جديدة مـن أجل العمل على اضطلاع الحكومات بصورة أسرع بالمسؤولية عن تنفيذ المشاريع الاقليمية ودون الاقليمية المدعومة من منظومة الأمم المتحدة •

١٣٦ــ وقد لاحظت لجنة التنسيق الاستشارية مؤخرا أن منظومة الأمم المتحدة تستطيع أن تفعـــل الكثير من أجل تقوية التعاون بين البلدان وتشجيع البلدان المشاركة على تنمية مقدرتها على الاعتماد على نفسها • وتوفر منظمة الصحة العالمية ، بأعمالها في مجال الاستراتيجيات الاقليمية وتنميـــة الاعتماد الجماعي على الذات ، مثلا ملموسا على الأنشطة في هذا المجال ، واللجنة الاقتصاديـــة لافريقيا ، بخبرتها الواسعة في أفريقيا وبمسؤولياتها الجديدة المترتبة على اعادة التشكيـل الهيكلي ، في مركز يسمح لها بالمساعدة في التغلب على المشاكل القائمة في مجال البرمجة الاقليمية من خـــلال هذا النهج الجديد ، ويعتقد المفتشون أن هناك امكانية كبيرة لاستخدامه من جانـــب اللجـــان الاقليمية الأخرى كذلك ( الفقرات ٤٦ــ٥٥) •

التوصيـــة ١

ينبغي للمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي استقصاء نهوج جديدة لبرمجـــة وادارة مشاريع منظومة الأمم المتحدة البلدانية على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ، متعاونا فـي ذلك تعاونا وثيقا مع المنظمات الأعضاء في المنظومة • فمن شأن ذلك أن يتمخض عن تقرير يقدم الـى الأجهزة الدولية الحكومية التابعة للمنظمات ، يتبعه تقرير نهائي يقدم الى المجلس الاقتصـــادى والاجتماعي ، متضمنا جميع الآراء • وثمة مسائل معينة تتعلق بالبرمجة واقرار البرامج وتنفيذها وتقييمها ، لا سيما مايؤثر منها على دور اللجان الاقليمية ، ينبغي نظرها بعناية في هذا التحليل ( على نحـــو ما ترد مناقشته في الفقرة ٥٥ ) •

١٣٧ــ ان المشاكل الانمائية العديدة في افريقيا ، مقترنة بالتردى الراهن في الوضع الاقتصـــادى الدولي وما ينتج عنه من ضغط على تدفق الموارد من البلدان المتقدمة الى البلدان الناميـــة ، لتدعو بشدة الى ادخال تعديلات ابداعية على جهود منظومة الأمم المتحدة في مجال التعـــاون التقني • والأمر يقتضي آليات تعاون أكثر فعالية لتحقيق استجابة متسقة ومتكاملة للاحتياجات الانمائية في اقليم افريقيا • والمنظمات الكثيرة الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة والمشتغلة بعملية التعـــاون التقني الأفريقية المكتظة بحاجة أن تتعاون تعاونا أوثق لدعم اللجنة الاقتصادية لافريقيا فـــي دورها التقني التنسيقي مع منظمة الوحدة الأفريقية من أجل تنفيذ خطة لاغوس وتحقيق أهداف الخطة ( الفقرات ٢٤ــ٣٦ ، ٩٨ــ١٠٧ ) •

التوصيـــة ٢

( أ ) ينبغي تنظيم اجتماعات اقليمية رفيعة المستوى موضوعية التوجه فيما بين الوكـــالات تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لافريقيا لمناقشة القضايا المشتركة ، وينبغي وضع خطوط توجيهية حازمة للقيام باجراءات منسقة غايتها تحقيق أهداف خطة عمل لاغوس •



Digitized by UNOG Library

(ب) ينبغي لجميع المنظمات مساعدة الحكومات الافريقية داخل اطار عملية البرمجة القطرية في ادماج غايات وأهداف خطة لاغوس في برامجها ومشاريعها القطرية القطاعية ، وتكييفها مع الأولويات دون الاقليمية والاقليمية • وينبغي أيضا للمنسقين المقيمين في افريقيا المساعدة في تحقيق ذلك التطابق ، كل منهم في البلد الذى يعمل فيه •

(ج) ينبغي لجميع المنظمات التقدم دوريا بتقارير الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي والى مجالس ادارة كل منها عن اسهاماتها في تنفيذ خطة عمل لاغوس ، على نحو ما يوصي به قرار الجمعية العامة ٦٤/٣٥ بشأن التدابير الخاصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا •

(د) ينبغي لجميع المنظمات النظر في امكانية اعارة موظفين ذوى خبرة وكفاءة للجنة الاقتصادية لأفريقيا و/أو مراكزها العاملة للبرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات من أجل المساعدة في مهام محددة تتصل بخطة لاغوس ، وكذا لغيرها من المنظمات الاقليمية •

(هـ) ينبغي لأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وللمنسقين / الممثلين المقيمين في أفريقيا الاجتماع دوريا لمناقشة مواضيع التنسيق القطرى والاقليمي •

## باء ــ الأمم المتحدة

١٣٨ــ أحرزت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بعض التقدم في الاضطلاع بالمسؤوليات الجديدة الموكلة اليها بموجب قرارات اعادة التشكيل الهيكلي ، ولكن حد من هذا التقدم بصورة خطيرة الافتقار الى " السلطة اللازمة " و " موارد الميزانية والتمويل الكافية " التي كان يتعين أن تصاحب تلك الوظائف • وبالمثل ، ورغم أكثر من ٢٠ سنة من القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة التي تطالب بالأخذ باللامركزية عن طريق قيام المقر الرئيسي بتفويض السلطة للجان الاقليمية ، فقد بقي التقدم شديد البطء • فاللامركزية ينبغي أن تنطوى على مزيج وثيق الترابط من السلطة والمسؤولية والموارد ، الا أنه يتضح من تحليل أولي لبيانات الميزانية البرنامجية الراهنة أمران هما بطء التقدم المحرز والحاجة الى قسط أكبر من الدقة من حيث المعني الحقيقى للامركزية " المناسبة " •

١٣٩ــ وينبغي عدم الاستمرار مستقبلا في النهج " التدريجي " الحالي ، لما يسببه من توتر واجهاد كبيرين حيثما لا تعود السلطة والموارد متناسبة مع المسؤوليات ، كما هي الحال في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومن تشكك شديد لدى جميع موظفي الأمم المتحدة الذين يتساءلون متى ــ أو كيف ــ سيتم تنفيذ اللامركزية • ويعتقد المفتشون أنه اذا كان يتعين اعطاء قرارات اللامركزية واعادة التشكيل الهيكلي الجديدة معنى وتنفيذا ما محددين ، فقد حان الوقت للبت الواضح الشامل المحدد في ماهية ماتعنيه " اعادة التشكيل الهيكلي " بالنسبة للجان الاقليمية ، واتخاذ اجراء بهذا الصدد ( الفقرات ٩٧ــ ١٢٨) •

التوصية ٣

ينبغي للمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي أن يعمد ، بالتشاور مع كافة منظمات الأمم المتحدة ، الى فحص التقدم المحرز في مجال تحقيق اللامركزية لأنشطة الأمم المتحدة



Digitized by UNOG Library

والى تقديم تقارير عن ذلك الى لجنة البرنامج والتنسيق والى المجلس الاقتصادى والاجتماعي • وينبغي لهذا الفحص (على نحو ماترد مناقشته في الفقرات ١٢٦ـ١٢٨) أن يبت بالتحديد في ماهية السلطات والمسؤوليات والموارد التي سوف تتحقق لها اللامركزية أو لا تتحقق ، ولماذا ومتى ؟ وأن يأخذ في اعتباره تجربة منظمة الصحة العالمية في مجال العمليات العالية اللامركزية ، وأن ينظر في اجراءات مؤقتة كيما تحرز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وربما غيرها من اللجان الاقليمية ، تقدما في عملية تحقيق اللامركزية •

١٤٠ـ ويعتقد المفتشون أيضا أن من شأن التدابير التالية أن تعزز عمل اللجان الاقليمية في جهودها العامة الرامية الى الاضطلاع الفعال بالوظائف الجديدة الموكلة اليها بموجب قرارات اعادة التشكيل الهيكلي ( الفقرات ٧٥ـ٦٦ ، ٩٧ـ١١٠ ، ١١٣ ) •

التوصية ٤

(أ) من المستصوب أن ينظر المجلس الاقتصادى والاجتماعي في تكريس بند ثالث من جدول أعماله لمشاكل واحتياجات التنسيق في منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الاقليمي ، يحل محل البيانات الشفهية الحالية التي يدلي بها الأمناء التنفيذيون للجان •

(ب) ينبغي للجان العمل على المزيد من تبادل موظفيها كلما أمكن ذلك ، كجزء من مخطط أوسع للتعاون الأقاليمي الذى تحث عليه قرارات اعادة التشكيل الهيكلي •

(ج) ينبغي اتخاذ ترتيبات فورية لتبسيط وتعجيل اجراءات التعيين في دائرة تعيين موظفي المساعدة التقنية بالنسبة للجان • وينبغي أن تشمل هذه الترتيبات امكانية تفويض بعض اختصاصات التعيين للأقاليم ، رهنا بالاحتياجات الخاصة بكل لجنة •

(د) ينبغي تعزيز مركز واختصاصات مكتب اتصال اللجان الاقليمية في المقر الرئيسي للأمم المتحدة بغية قيامه على نحو أفضل بمسؤولياته التمثيلية ، دون زيادة في الموظفين • وعلى سبيل المثال ، يمكن أن يمثل اللجان في اجتماعات برنامج الأمم المتحدة الانمائي / قوة العمل المشتركة بين الوكالات •

١٤١ـ لدى مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، امكانية كبيرة كعنصر هام في التنمية الافريقية ، وقد رحبت بها الحكومات الافريقية بوصفها " امتداد " لبرامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا من أجل تحسين تلبية احتياجات الدول الأعضاء على الصعيد دون الاقليمي • الا أن موارد هذه المراكز ، التي يوفرها في المقام الأول الآن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، لم تصبح بعد كافية أو مستقرة ، وهناك مشاكل شتى برمجية وتنفيذية • وسيكون في مقدور هذه المراكز أن تمضي قدما اذا توفرت لها قاعدة ثابتة ونواة أساسية من الموظفين ، ولكن بدون ذلك الدعم سوف يتعرض وجودها مستقبلا للخطر ( الفقرات ٨٣ ـ ٩٦ ) •

التوصية ٥

ينبغي أن يكون لكل مركز من مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات مجموعة أساسية صغيرة من الموظفين الفنيين البرنامجيين والاداريين تمولها الميزانية العادية للأمم المتحدة • وينبغي ، كخطوة أولى في طريق انشاء تلك المجموعات ، اعادة توزيع وظائف موظفي الاتصال الخمسة ، المخصصين في مقر اللجنة الاقتصادية لافريقيا لمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات ، على تلك المراكز •



Digitized by UNOG Library

## جيم ــ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٤٢ــ سوف تكون وظائف البرمجة حساسة جدا اذا ما كان للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تضطلع بدور " مركز التنمية الرئيسي " و " قائد الفريق " الموكل اليها بموجب قرار اعادة التشكيل الهيكلي. ولئن كان جانب كبير قد تحقق داخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، فثمة حاجة الى تعزيز عملية البرمجة والرصد والتقييم وجعلها أكثر منهجية ، لضمان انتظام وحسن تنسيق العمل الذاتي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وفعالية تنفيذ مسؤولياتها الأوسع في مجال البرمجة المشتركة وكمركز للتنمية ( الفقرات ٣٧ ــ ٤٥ ) .

التوصية ٦

( أ ) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا تقسيم واجباتها ومسؤولياتها في المستوى التالي مباشرة للأمين التنفيذي بحيث يتسنى لمجالي " البرمجة " و " الاشراف والادارة " أن يشرف على كل منهما مدير برتبة مد / ٢ يتصف بالخبرات والقدرات اللازمة في مضماره .

(ب) ينبغي تعزيز قدرات مكتب تنسيق السياسات والبرامج . وينبغي أن يعمل بوصفه الحفاز والمنسق الأول للأفكار البرنامجية والانمائية في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وأن يضفي الصبغة الرسمية على نظام البرمجة الداخلية ويشرف عليه ضمانا لانتشار النهوج والأفكار الابداعية في جميع أرجاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

(ج ) ينبغي أن تنشأ على وجه الاستعجال وحدة صغيرة لوضع نظام رصد وتقييم بغية مواجهة مسؤوليات اللجنة الاقتصادية لافريقيا التي تبرز بسرعة في هذا المجال .

( د ) ينبغي تدريب أو تكليف مساعدى البرامج في الشعب وفي مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات ، كلما أمكن ذلك ، للمساعدة في المهام البرمجية الجديدة العديدة .

(هـ) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم كل عام تقريرا الى مؤتمر وزرائها عما أحرزته من تقدم محدد في البرمجة المشتركة مع كل فئة من فئات المشتركين في التنمية الافريقية ، يستخدم فيه الاطار المبين في الفصل الثالث .

(و) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا زيادة الجهود المبذولة منهما في البرمجة المشتركة للبلدان العربية التي تمتد عبر الاقليمين .

١٤٣ــ ان تنمية القدرة التنفيذية أمر عسير دائما ، ولكنه كان أكثر عسرا بالنسبة للجنة الاقتصادية لافريقيا نظرا لأن وظائف الادارة والموارد لم تتسع بما يساير شدة سرعة النمو في البرامج والمسؤوليات. وثمة ، نتيجة لذلك ، " فجوة ادارية " ومشاكل ادارية شتى في اللجنة الاقتصادية لافريقيا يتعين التغلب عليها ( الفقرات ٥٧ ــ ٦٨ ) .

التوصية ٧

ينبغي للجنة الاقتصادية لافريقيا ، ضمانا لاستمرار الاهتمام بانشاء نظام ادارى فعّال لمسؤولياتها التنفيذية الجديدة ، أن تتخذ الاجراءات التالية :



Digitized by UNOG Library

(أ) ينبغي ، كأولوية عاجلة ، أن تنشأ مؤقتا وحدة خدمات ادارية في اللجنة الاقتصادية لافريقيا لمدة ثلاث سنوات ، يمكن قرب انتهائها اعادة النظر في ضرورة القيام باجراء آخر • وينبغي أن تكون هذه الوحدة مسؤولة مباشرة أمام الادارة العليا ، وأن تحظى بدعم قوى من الادارة العليا ، وأن تكون لها سلطة ممارسة تأثير دينامي على نظم الادارة ، وينبغي أن تضم موظفين عاملين طول الوقت من المهرة في نظم الادارة وفي الجهود التعاونية لاجتذاب مشاركة الموظفين في تنمية العمليات الادارية الحساسة •

(ب) ينبغي أن تضطلع الوحدة فورا باجراء تحليلات للتنظيم والادارة الحاليين لتحديد مسؤوليات وتدفقات الأداء في كافة أجزاء الأمانة ، بما في ذلك مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات • ويمكن في هذه الخطوة والخطوات التالية استخدام موارد الخبراء الاستشاريين وغيرها من موارد منظومة الأمم المتحدة •

(ج) ينبغي أن تنتهي هذه التحليلات الى معلومات ثابتة عن أعباء العمل ، والمتأخرات ، ومدد الأداء ، والمعوقات ، في كل مجال من المجالات ، على أن يجرى تقييم تلك المعلومات على أساس شهرى • وينبغي ابراز أكثر المشاكل خطورة ، والتقدم بتقرير عنها الى الادارة العليا كل شهر ، لاتخاذ اجراء تصحيحي •

(د) ينبغي أن تضطلع الوحدة في الوقت نفسه باستعراض واعادة تنظيم عمليات التنظيم والادارة من أجل استحداث نظام منسق وانسيابي • وينبغي أن يتضمن ذلك ، حيثما يقتضي الأمر ، التعاون مع المقر الرئيسي للأمم المتحدة في وضع نظم تلبي احتياجات المقر الرئيسي وان كانت مع ذلك متكيفة أكمل تكيف ممكن مع متطلبات العمل في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا • وينبغي أيضا أن يتضمن اعادة تخصيص الموظفين الداعمين ومسؤولياتهم ، وادخال تكنولوجيات ووسائل الادارة المتوافرة في نظام PADIS وغيره من النظم •

(هـ) ينبغي مواصلة الاهتمام بتوفير التدريب الادارى للمسؤولين الاداريين الذين سيتولون المسؤوليات في نظام الادارة الجديد ، وموظفي التنفيذ الذين يجب أن يصبحوا على علم تام بكافة مراحل ادارة المشاريع والدورة البرمجية •

(و) ينبغي أن تعمد الوحدة بعد ذلك الى رصد وتكييف عمليات ونظم الادارة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، كما تلبي الاحتياجات البرنامجية المتغيرة •

١٤٤ــ وأخيرا ، لاحظ المفتشون ضعفا في عدة مجالات من عمليات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وهم يعتقدون أنه أمر يمكن تصحيحه بتدابير داخلية مناسبة ( الفقرات ٥٦ ــ ٩٦) •

التوصيـــة ٨

(أ) ينبغي للبعثات التي توفدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الى البلدان الأعضاء أن تستفيد بقدر أكبر من وضع مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات ومكتب المنسق المقيم أو الممثل المقيم الذى هو أيضا ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على المستوى القطرى • وينبغي التخطيط مقدما لجميع البعثات تخطيطا جيدا عبر تلك المكاتب ومع الحكومة ( الحكومات ) المعنية •



Digitized by UNOG Library

(ب) ينبغي توقيت ارسال وتوزيع الوثائق على الحكومات الأعضاء بحيث تصل الى الحكومات قبل بدء الأنشطة ذات الصلة بستة أسابيع على الأقل • ويمكن أن يساعد المنسقون / الممثلون المقيمون في عملية التوزيع اذا وافقت الحكومات •

(ج) ينبغي تنقيح واستكمال اتفاقات العلاقات المعقودة مع المنظمات الأخرى الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة بحيث تعكس أحكام الفرع الرابع من مرفق القرار ١٩٧/٣٢ والفرع الخامس من القرار ٢٠٢/٣٢ • وينبغي أن يشمل ذلك الاتفاقات المنشئة للشعب المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واليونيدو وبين اللجنة الاقتصادية لافريقيا والفاو ، كيما يتسنى ، في جملة أمور ، زيادة اشتغالها بالأنشطة التنفيذية الاقليمية •

(د) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا اتخاذ الخطوات المناسبة لتحسين وتوسيع التدريب على اللغات ( الانكليزية والفرنسية ) لجميع الموظفين المعينين محليا •

(هـ) ينبغي عمل ترتيبات للترجمة التحريرية لمركز " نيامي " للبرمجة والتنفيذ المتعدد الجنسيات الذى يخدم البلدان الناطقة بالانكليزية والفرنسية ، ولمركز لوساكا للبرمجة والتنفيذ المتعدد الجنسيات الذى يخدم البلدان الناطقة بالانكليزية والبرتغالية • وينبغي في تعيين الموظفين وندب الخبراء لهذين المركزين أن يؤخذ في الاعتبار طابع هذين الاقليمين الفرعيين الثنائي اللغة •

(و) ينبغي لمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات أن تستفيد استفادة كاملة من المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وتنسيق أنشطتها على المستوى القطرى مع المنسقين / الممثلين المقيمين وينبغي لعلاقات العمل بين المنسقين / الممثلين المقيمين ومراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات أن تكون أكثر منهجية ، وأن تشمل متى كان ذلك عمليا ، حضور كل طرف اجتماعات الآخر •

(ز) ينبغي لمساندة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات أن تتيح الاتصالات المباشرة بين خبراء مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات وبين الشعب الفنية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا •

(ح) ينبغي لمديرى مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات أن يجتمعوا سنويا على الأقل وأن يقيموا تجاربهم المشتركة من أجل تحسين النظم البرمجية والادارية للجنة الاقتصادية لأفريقيا •

---



Digitized by UNOG Library